الخطاب اللّساني وتفريعاته المفهوميّة والمصطلحيّة
- نحو تكريس المَنحَى الابستيمولوجي-

يوسف مقران: أستاذ محاضر "أ"
المركز الجامعي عبد الله مرسلي
تيبازة - الجزائر

الملخص

يقع هذا المقال في ملتقى الطّرق الجامع لمجاليْ اللّسانيّات والمُصطلحيّات. ذلك أنّ الموضوع يخصّ الخطاب اللّساني بالدّرجة الأولى، أو بالأحرى الخطاب حول وصف اللغة كما تسلّم جوزيت ري ديبوف معالِجةً إيّاه من زاوية اللغة الواصفة. سنتناوله بدورنا من منظور التطبيق المصطلحي الذي حظي باهتمامنا منذ عشر سنوات. لذا فقد لا يتعلّق الأمر فيه مباشرةً باللّسانيات فحسب. هذا، وإن كان عملنا - تبعاً للعنوان المختار له- سيضطرّنا إلى قلب كثيرٍ من صفحاتٍ احتفظت على كيان هذا العلم الذي أصبحت تقاليدُه راسِخةً بشكل يسمح الآن للدّرس المُصطلحي أن ينظر في نتائج تفرّع اللّسانيات نفسها تفرّعاً ولّد النّزوع نحو إنشاء خطابٍ يمكن وَسمُه - من هذه النّاحية- باللّساني، أي يتعلّق بما يترتّب عليه من النّزعة التّفريعيّة ذاتها، وكذلك من حيث الأسباب والتداعيات؛ مع العلم أيضاً أنّه يندرج في إشكالية حادّة ومزدوجة المدخل، ولاسيما في شقّها المتعلّق بالحاجة الماسّة إلى إرفاق البحث اللّساني بالنقد.

الكلمات المفاتيح: الخطاب اللّساني- اللّسانيّات -المصطلحيات- اللّغة الواصِفة -التّفريع المفهومي- التفريع المصطلحي-النّقد المصطلحي.

Abstract

The present paper lies at the crossroads of two disciplines: Linguistics and Terminology. More specifically, it is concerned with the question of linguistic discourse, or more precisely the discourse on language, as would call the specialist J. Rey-Debove, material that she had analyzed from the perspective of metalanguage. We will approach it from the angle of the terminology concerns that we undertook over ten years now (see some contributions cited in the Arabic text). However, it will not examine only and instantly the single field of linguistics, since the issue raised concerns the matters inherent to the development of the latter and its impacts on the two stages of terms and concepts discussed fairly by our science, the terminology in other words. We'll see after the fact, and after about pages that introduced the elements of language and developed concepts and practices in the field, it was not without consequences on both levels mentioned here and on objects derived from them and we claim to have been far studying. Furthermore there is also the question of how to address the problems arising as to speak of a linguistic discourse would be different from the science of language itself, or rather the sciences of language if one prefers the term in vogue these last time.

Keywords: Linguistic discourse - linguistics - terminology -metalanguage - conceptual proliferation - terminological proliferation - critical analysis of terminology

مقدمة

لقد تفرّعت الدّراسات اللّسانية عبرَ القرن العشرين وبعدَه تفرعاً مذهِلاً حتّى أضحى مجالُها صَعْبَ المِراس. واستغرقت تلكم الدّراسات أغلب النّشاطات العلميّة الأكاديميّة وغيرها التي يلاَحَظ أنّها لا تزال تُمعِن في التدقُّق مع التخصّص والتفرّق. وذلك لما أصبح لها مِن صلةٍ مباشِرة بالعنصر البشري والكيان الاجتماعي، ثمّ إنّ ظاهرة الكلام بهذا المعنى مرتبطةٌ بميادينَ واسعة من حياة البُعدَيْن الأخيرَيْن. ولم يحدث هذا التفرّع من غير إنتاج نوعٍ من خطابٍ لسانيٍّ[1]، نتساءل هنا: إلى أيِّ مدى يهمّ وصفُه في الأقلّ على مستوييْن، هما: المفهوم والمصطلح، كما تقضي الدّراسة المصطلحيّة التي ننتهجها في هذا المقال ؟

ونفرض أنّه ليس من السهل الاضطلاع بهذه المهمّة مِن غير الضلوع في المعطيات اللّسانيّة التي تهمّ معالَجتنا هذه وهي التي نتصوّر أنّها أنتِجت بالعربيّة وباللّغات الأجنبيّة ـ الفرنسيّة والانجليزية على أقلِّ تقديرٍ ـ وذلك ربّما نظراً لكونيّة اللّسانيات؛ إذ كما أفاد المرحوم مازن الواعر في إحدى قراءاته الابستيمولوجيّة، فإنّ اللّسانيات ذات أبعاد عالميّة[2] فبالتّالي يظهر أنّه

ليس هناك ما يُبرِّر ـ مع هذه الحالة ـ الرّكون إلى أمثلة مستقاة من دراسة لغة واحدة فحسب. وترتسم رقعة تأمّلاتنا الآتية بمشاطرة النظرة الابستيمولوجيّة الشّاملة والأصيلة في طبعتها التي أسّسها الابستيمولوجيون الأوائل وكما يتزعّمها جان بياجي (Jean Piaget)[3]، وما نجد له صدىً في مجالات علميّة أخرى على غرار كلٍّ من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعِلم إحصاء الشعوب (الديمغرافيا)، التي تهتمّ كلُّها باستنباط قوانين عامّة يُمكِن تطبيقُها على حالاتٍ خاصّة لعلّنا نكشف عمّا خفيَ من المسائل في هذا الشّأن.[4]

ومن جانبٍ آخر، تتحدّد المشكِلة بالنسبة لظاهِرة التفريع التي نضعها في المحور الرّئيسي لمعالجتنا هذه، فيما يُقبِل عليه كلُّ فرعٍ ناشئ من إنشاء مصطلحاته الخاصّة إنشاءً جديداً، على الرغم ممّا يراد بها من مقابلة مفاهيم متواجِدة سلَفاً: يبدو أنّ هذا ليس أمراً متاحاً للجميع ـ أخصّائيّين كانوا أم غيرهم. فهكذا تشقّ بحثَنا هذا كلّه أطروحةُ الخطاب اللّساني الذي يُفرَض أنّه احتلّ الموقِعَ الذي كان ينبغي مِن خلاله أن يُسمّى (اللّسانيات) فعلاً بدلَ التموقُع في سدّة الخطاب الذي أصبح يميل بها تجاه الكتابة الحجاجيّة البحتة، ولاسيّما في العالَم العربي الذي أخذ يشهد ظهور كتب يعمّها هذه اللّهجة الحجاجيّة الخطيرة. من هنا نكتفي في مقالنا هذا بوصف الظاهرة واضِعين الإصبع على أسباب التفريع وتداعياته.

1. تفريع اللّسانيات وأسبابه:

لقد لاحَظ بعضُ اللّسانيين أنّ حَدَث تفريع اللّسانيات إلى فروعٍ لم يسبق لها عهدٌ بها قد لا يُجدي نفعاً إذا اكتفى أتباعُه بتغيير تسمياتٍ وتعديلها واحِدة تلو أخرى إلى غاية نشوء الفرع المزعوم أو المنشود: ما قد يؤدّي إلى التضخّم المصطلحي بلا جدوى ولا معنى. وكذلك لا يتميّز العلم بمجرّد استيعاب أفرعٍ تكون قد ضمّت إلى رحابه اصطناعيًّا، وذلك على الرّغم ممّا عُرفت به اللّسانيات من مردودها على الصّعيد المنهجي[5]. أمّا التفريع الذي يقتضيه التطوّر الطّبيعي سواء كان سريعاً أم بطيئاً، فلا مجالَ لاستنكاره والتّحامل عليه، ولا يحتمل الجدل في جدواه؛ لأنّه يصبح حينئذٍ مؤشّراً على وفرة الإنتاج وثرائه على جميع الأصعِدة التسمويّة والمفهوميّة والنّظريّة والمنهجيّة والتّطبيقيّة. لهذا كلّه يهمّ البحث في قضيّة التفريع أولاً من حيث الأسباب التي نراها تكمن فيما يأتي:

- صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها
- أزمة المفهوم اللّساني
- الحاجة التطبيقيّة

1.1- صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها:

أخذ التفريعُ المعنِي هنا يحصل بشكل لم يكن بإمكان التراجع فيه، منذ أن تمّ وضعُ مختلف اللّغات الطبيعيّة المُتاحَة للدّراسة في قوالب قواعديّة (نحويّة)، تحت إلحاح ما يُدعى صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها[6]، ولضرورات أحكامٍ علميّة وتعليميّة، وتحت مسوِّغاتٍ توثيقيّةٍ أيضاً؛ وقد سبق لهذه الظاهرة أن عرفها تاريخ النّحو وهو ما صار إلى مسوِّغٍ لقيام ثنائيّة (النحو العِلمي والنحو التعليمي)[7] هذا ما سجّله معظمُ الباحِثين الذين يُميِّزون بين اللّغات كأنظِمة وبين عمَليّة وصف هذه اللّغات (وضعاً واستِعمالاً) بجهازٍ مُصطلحيٍّ (أي اللّغة الواصِفة) الذي هو في تجدُّدٍ مستمرٍّ ما دامت تلك الأنظِمَة اللّغويّة في حاجة مسيسة إلى مَزيدٍ من الوصف والحصر والإحاطة باعتبارها تستمدّ من الاستعمال عناصرَها الجديدة: استِعمال اللّسانيين لها في إطار عملهم الوصفي الدّؤوب ذلك؛ مع العلم أنّ هذا الاستِعمال يخلد إلى أهمّ مظهر من مظاهر الوعي المصطلحي وهو المعالجات المصطلحية. وكذلك بعدما اتّضح أنّ اللّغة بنية يمكن صَوْرَنَتُها في لغاتٍ صوريّة يكون لها فضلٌ كبيرٌ على شرح مختلف البنى اللّغويّة. وهو ما أسماه روبير مارتان (Robert martin) أيضاً أنماط الكليات حفاظاً على إنسانيّة الدّرس اللّساني[8].

فإذا انطلقنا من تعريف نزرٍ قليلٍ من مفهوم (البنية) على أنّها ارتباط العناصِر المكوِّنة لموضوعٍ ما ارتِباطاً داخليّا وعضويّاً ليس للجزء فيها دلالة ولا وظيفة خارج ذلك الموضوع الكلّ[9]، فالبَنْيَنَة بوصفها لغة ثانية تَعني وضع مجموعة منسجِمة من المعارِف الإجرائيّة الصّريحة الخاصّة بلغةٍ طبيعيّةٍ ما. كلُّ ما في الأمر هو أن تتحقّق النظاميّة اللّغويّة المنشودة والمتَحَسَّسَة في دراسة الأنماط اللّغويّة بناءً على تلك المعارف المبنيّة بهدف معرفة شيء عن بنية تلكم اللغة. أمّا التغاير الموجود في تلك اللّغة الموضوع فلا يسلم هو الآخر من البنينة، ذلك أنّه ليس مسألة تغييرات حرّة أو عشوائية. وهي التغييرات التي أدركها التيار الأساسي من اللّسانيّين إلاّ أنّه أقصاها من مجال التّفكير والدّراسة على أساس أنّها كانت سطحيّةً معتقِداً أنّها ليست جديرة بالاهتمام، وعصية على النّمذَجَة الحسنة. ولكن على العكس فهي نظامية ومكتفية ومتكيِّفة اجتماعياً. ذلك أنّ التغاير كما تذهب إليه اللّسانيات الاجتماعية يمكن أن يُصاغ في نموذج صوري هو الآخر، وأنّ تحليل التغاير يزوِّدنا بالاستبصار في آلية تغيّر اللغة.

فهكذا صار حرياً بالفهم أنّ البَنْيَنَة- أي صياغة تلك المفاهيم الإجرائيّة - تستدعي التحكّم في الجهاز المُصطلحي المستلزَم عن ذلك. ثمّ إنّ سوء استعمال قواعد اللّغة التي تنجم عن تلك البَنْيَنَةليس هو الأمر الوحيد الذي ينتج عنه تضييع المعنى أو سوء بنائه وهو ما يمكن

إجماله في مصطلح الإبهام، لكن قد يُعزى السبب إلى سوء تطبيق القواعد الاجتماعيّة التي تُبنى عليها الملفوظات ويتمّ تبادلها.

لهذا انبرت لسانيات الكلام حسب استعمال أنطوان كيليُولي (Antoine Culioli) تدرس الظّاهرة على مستويين: علاقات المتحدّث بملفوظه من حيث دوره ومكانته (وجوده) فيه وموقفه منه (لغة التعبير) والعلاقات التي يقيمه المتحدّث بالمتلقّي في إطار تبادل الحديث (فعل التعبير)[10]. ولهذا ينبغي أيضاً أن تعود كلُّ بنينة للّغة وصورنتها- كائنةً ما كانت- بالفائدة على هذه الأخيرة بقدر ما تفضي إلى صياغة ما هو قابل للملاحظة والاختبار في نظامٍ من مقولاتٍ لسانيّةٍ تؤول إلى نوعٍ من تراثٍ لسانيٍّ يتمّ الاستفادة منه لاحقاً مهما يلحقه من متطلّبات النقد وضرورات المراجعة المرتبطة بالحاجة إلى التفريع المذهبي والمدرسي. كما أضحى بإمكان التعبير رياضيّاً عن بعض الظواهر اللّغويّة في هيئة نماذج من دون الوقوع في تعارض مطلق مع النحو القديم مثلاً. وقد أطلق على هذا التعبير والإجراء مصطلح الترييض الذي « تتجلى [من خلاله] قدرة كلٍّ من العالِم الطّبيعي واللّساني على مفهمة وترييض المبادئ والقوانين التفسيريّة في نموذج تفسيري »[11]. فالنّموذج التّوليدي التّحويلي الذي طوّره تشومسكي انطلاقاً من 1955 يعدّ، في كثيرٍ من جوانبه الابستيمولوجيّة والعلميّة والتعليميّة، كتوليفٍ للأنحاء التقليديّة مع النحو البنوي[12]. ثمّ صار نموذجاً تفسيريّاً علميّاً. لقد سجّل تشومسكي هذه المفارقة في 1966 قائلاً: « النحو التوليدي التحويلي هو في جوهره طبعة حديثة وأكثر دقة لما عُرف في نحو بور رويال [Port-Royal] »[13] وذلك مع التزامه- فيما يخصّ النحو البنويو اللّسانيات البنويّة- بخطٍّ تحفّظه تجاه اعتبار دي سوسير اللغة رصيداً مشتركاً ليس له تواجدٌ حقيقيٌّ خارج المجتمع. بينما للّغة عند تشومسكي مركزٌ بل عضوٌ وظيفيٌّ يوجد في دماغ كلّ فردٍ حيث تُنقَش بنيتُها فتُحفَظ: ما يُسمّى بأطروحة أو مُسلّمة اللغة كغريزة ومنظومة وظيفيّة (Langage comme instinct et système fonctionnel).

ولكنّ إذا كان نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) قد أبدى شهادة صادقة على فضل الأنحاء التقليديّة وأهميّتها من حيث المحتوى، فهو ينتقدها من حيث الشّكل: إذ بالنسبة إليه فإنّ القواعد والتعريفات التي صيغت في تلك الأنحاء إنّما صيغت بلغة واصفة غير دقيقة: بل من هنا يصدر جزءٌ من دواعي الدّعوة إلى تيسير النّحو. لذلك يرى أنّ الالتجاء إلى لغة واصفة دقيقة وواضحة- كالأنظمة الصوريّة المسخّرة في المنطق والرياضيات- هو الطريقة الوحيدة التي تكفل صياغة قواعد دقيقة لا يشوبها غموضٌ ولا تعقيد. وهو كذلك ما يحتكم إليه أسوالدديكرو (OswaldDucrot) في نفس السنة (1966) حينما يسلّم منطقيّاً أنّ « المقولة إذا صحّ تعريفُها في اللّغة التي يدرسها أيُّ لسانيٍّ فعليه أن يتمكّن من تحديد كلّ

العناصر التي تنتمي إلى تلك المقولة تحديداً آليّاً (لربّما حتّى تلك التي لا تنتمي إليها) »[14].
القوسان يعنيان أنّ هناك ما يمتنع عن التصنيف، لكن لا يمانَع مَن يخوض في تلك اللّغة التي يسعى إلى وصفها مِن أن يتحدّث في الممنوع من التصنيف: هذا قد يحدث بوضع قيود تعريفيّة وتسميّات ولو آنية ومؤقّتة من حيث الشكل كما يدعو تشومسكي في البنى التّركيبيّة[15].
بل قد لا يُصدِّق المرءُ إذا قيل له هكذا أخذ نموذج تشومسكي يشهد تطوّراتٍ من ناحية أصوله الابستيمولوجيّة ومنهجه العلمي وهدفه التّعليمي، إلى حيث يستأنف غيرُه طرح المشكلات مجدّداً على هذا النّحو الفاصِل بين ما هو تعليمي مِن جنس الأنحاء التقليديّة وما هو علمي من نوع النّحو التوليدي التحويلي: « مادامت الأبنية النحويّة تُفسَّر بلغة الحياة اليوميّة التي رسّختها الأنحاء التقليديّة، أو تحت شكل سلاسل الخانات كما في الأنحاء البنويّة، فإنّ ذلك متيسِّرٌ في حدود تسخيرها في تعليمها كما هي للتلاميذ، لكن الأمور تتعقّد [للأسف] عندما يأخذ اللّساني في تناول القضايا المجرّدة الخاصّة بالنحو التوليدي التحويلي»[16].

ويمكن الجزم هنا أنّ النموذج التّوليدي التّحويلي إنّما قام وتفرّعت إليه اللّسانيات وتجزّأت انطِلاقاً منه، بهدف التّدقيق في صَوْرَنَة اللّغة ومحاولة وضع لغة واصِفة جديدة محلّ ما كانت تستعين به الأنحاء التقليديّة التي لا تُرفَض في محتواها بل يسلم تبنّي هذا الأخير واعتماده، مع إعادة النّظر في شكلها وغاياته. وإذا اختلفت التيارات التّوليدية في عدد طبقة التحويلات ودور الدلالة في النماذج اللسانية المقترحة فإنها تتّفق جميعُها على أن النّحو نسقٌ من القواعد الصورية المختزنة في القدرة الإنسانية. لذا فهو لا ينحصر في مستوى دراسي دون آخر، بل يضمّ جميع المكونات الفرعية التي تغيرت هيكلتها بتغير الاقتراحات التوليدية[17].
وكذلك تُسلِّم جوزيت ري ديبوف (Josette Rey-Debove) بصحّة هذه الحقيقة حيث ترى ـ بصفتها منظِّرة للّغة الواصِفة ـ أنّ تلك الجمل الواصفة (التي يُستعان بها في تلك الأنحاء التّقليديّة والبنويّة معاً) تحتوي عادةً كلماتٍ موضوعةً خصّيصاً لوصف اللغة الطبيعيّة. كما ترى من جانبٍ آخر أنّ المصطلحيّة اللّسانيّة تنقسِم إلى كلمات تابِعة للّغة العادية التي تشمل ما أسمته (Mots mondains) كـ (adjectif, déclinaison, illisible, dire, grammaticalement) وكلمات هيمن اللّغة العارِفة تُدمَج ضمن الكلمات الواصِفة (Mots métalinguistiques) على غرار مصطلحات(Adverbe, génétif et transformation)[18] يبقى أنّه عندما تبلغ المصطلحات الدّرجة الثانية من الوضع (اللّغة العارِفة) يستدعي الأمرُ إرفاقها بتعريفاتٍ، ولاسيما حينما يقع الاختلاف في المفهوم ويظلّ المصطلح نفسه. وذلك كما حدث للنحو التحويلي التوليدي ذاته فيما يخصّ مصطلح (Paraphrase) الذي تداعى حول مفهومه أتباع النحو التحويلي فتفرّعوا إلى مدرستين:

1. مدرسة بانسيلفانيا(Ecole de Pennsylvanie) بزعامة هاريس وهيتز (Hiž)، و2. مدرسة كامبريج (Ecole de Cambridge)تحت قيادة تشومسكي. فشكّل المصطلح موضوع اختلافٍ بين المدرستين فيما يتعلّق بالمفهوم الذي يدلّ عليه والنّظريّة التي تفسّره[19]. فلا يُكتفى حينئذٍ بالرجوع دائماً إلى اعتماد المعنى اللّغوي الذي يشكّل سبباً من أسباب حدوث التعدّد الدلالي « إنّ هذا النمط من التقسيم يتمظهر أيضاً عبر التعدّد الدلالي للكلمات: فكلمة conjuguer، مثلاً، تحمل معنى مشتركاً هو (جمع أو ضمّ) [« réunir »] ومعنى آخر هو من نصيب اللّغة الواصفة (إجراء التّصريف) « conjugaison» «faire une ». فبعض الكلمات تنتمي بفضل معنىً ما إلى المعجم الواصف وينتمي بعضها الآخر بموجب معنى آخر إلى المعجم العادي »[20].

ويشاطِر فرانك نوفو (Franck Neveu) هذا التحليل إلى غاية أنّه عاد إلى استعمال المقولة التقليديّة: الكلام على الكلام بالكلام (وبما ليس في كلامنا). ولتوضيح ذلك بلغة المصطلحيات: أي الوصف باللّغة العادية التي تؤول مع الوضع بين الأخصائيين في نفس المجال إلى لغة واصفة. لكنّه يواصِل كلامه بالقول إنّ هذه اللّغة العادية الواصفة قد غالت في الانزياح بعضَ الشيء إلى حيث تشكّلت مصطلحيّة تبدو غريبة إلى حدٍّ ما على كثيرٍ من النّاس[21]. لعلّ هذا ما يقصده نايف خرما حينما يقول:

«إنّ المصطلحات الفنية (اسم / فعل / صفة /ضمير الخ) التي تسمى بها أجزاء الكلام المختلفة، ليستكلُّها كلمات مستعملة استعمالا عاديا بين أصحاب اللغة وهذا ينطبق انطباقا تاما على اللغة الإنكليزية مثلا فالكلمات (adverb, adjective, verb, noun الخ) ليست من مفردات اللغة العادية، بل هي مصطلحات خاصة مستعملة في التحليل اللغوي (يشبه هذا في اللغة العربية المصطلحات التالية إلى حد ما: مفعول لأجله، تمييز، حال، نعت الخ) ولذلك فإننا يجب ألا نستعمل هذه التعابير للدلالة على ذلك الجزء أو تلك المجموعة من الكلام التي تمّ تصنيفها سابقا في لغة معينة بالذات. بل يجب أولا أن نقوم بالتصنيف بطريقة علمية ونحدد المعايير التي نستند إليها في تصنيفنا، ولا يهم بعد ذلك أن نستعمل التعبير القديم للدلالة على تلك المجموعة التي تمّ تصنيفها»[22].

وهو ينطلِق في ذلك من قناعته أنّ بعض علماء اللغة المحدثين « قد أخذوا على اللغويين التقليديين استخدامهم للمعنى كأحد المعايير لتحديد ذلك الجزء من أجزاء الكلام الذي تنتمي كلمة ما إليه »[23]. وبينما يربط بعض اللّسانيين المتأمّلين في مصطلحيّة علمهم تلك المصطلحات بصدف الاكتشاف سرعان ما دقّق جول ماروزو (Jules Marouzeau) النّظر في هذا الاعتقاد حيث يرى أنّ المصطلحيّة التي نشأت في البداية بمحض صدف الاكتشاف

أصبحت تختلف عن تلك القوائم التي تصدر عادةً في نهاية الأمر بعد عمليّة الجرد وبعدما تركن بعض المفاهيم إلى شيءٍ من الاستقرار[24]. وممّا يساعد على هذا الاستقرار التّعليمُ ولاسيما في الوسط الجامعي بوصفه عاملاً من عوامل التنميط الذي يمسّ أسماء الأشياء كما المفاهيم المستخدَمة عند المختصين إلى أن تصبح منظومة قابلة للدّراسة النظرية والصياغات الرياضيّة.

وقد كان لويس يلمسلف (Louis Hjelmslev) صاحِبَ فضلٍ في توطين الدّرس اللّساني العام على الصياغات الرياضيّة المساعِدة على ذلك التّعليم. وذلك أنّ « اللّغة في نظره (بنية) أو نسيج وحدها أو كلٌّ مكتفٍ بذاته، يتطلّب أدواته الخاصة في التحليل [..] لكنه [يلمسلف] اعتبر أنّ مهمّة عالِم اللّغة هي إنشاء نظرية تكون بمثابة ضرب من الجبر بالقياس إلى أيّة لغة»[25]، ومهما يكلّفه ذلك من إعادة الأنْسَقة والبنينة (Restructuration). وقد عُرِف عن يلمسلف التصرّف الأخير في مجال اللّسانيات حيث سعى مثلاً إلى تعويض التقسيم الثنائي (للدليل) بتقسيم ثنائي ـ رباعي (يتجاوز الدليل)، ينقسم بموجبه التعبير والمحتوى ذاتهما إلى شكل وجوهر. فأزاح بذلك الدليل شيئاً ما لفائدة الشموليّة. ولعل الدافع إلى إعادة الأنْسَقة والبنينة هذه في واقع الأمر، هو إبراز الاختلافات: إن علوماً لسانيّة تشتغِل أساساً على شكل المضمون كما تدلّ على ذلك، فضلاً عما سبق، صفتها الأولى الدلالة البنيوية كما طوّره غريماس (Algirdas Julien Greimas) بينما تشتغِل أخراها على شكل التعبير[26].

وكذلك غلب على إميل بنفنيست (Émile Benveniste) التطلّع إلى بناء جهازٍ صوريٍّ من شأنه أن يُحكِم أمر الملفوظات النّاتِجة عن عمليّة التلفّظ التي يصعب التحكّم فيها. علماً أنّ تلك الملفوظات إنّما تنتُج في سياقاتٍ متباينة لا سبيلَ إلى توقّعها بسهولة مهما يفلح الدّارِس في وضع ذلك الجهاز الصوري أو افتراضه[27]؛ وهو المشكِل الذي واجهه كلُّ مَن نزع النّزعة البنويّة في وصفه للّغة. فهكذا كلّما بدت لبنفنيست فكرةٌ جديدةٌ في هذا الشأن عمد إلى تمييزها مصطلحيّاً كما يدنو إليها من حيث تعريف مفهومها وأطّر ذلك كلّه بجهازٍ صوريٍّ يتماشى والنّظرة الابستيمولوجيّة التي يتموقع بداخلها. هكذا إلى أن أصبح صاحب فضلٍ في التأسيس لنظريّة التلفّظ. ثمّ إنّ الصّورَنَة كمنهج لتنظيم اللّغة وتصنيفها تقدِّم صورة مكبَّرة منظورٌ إليها من بعيد تتجسّد فعلاً في وصف اللغات الخاصّة وفي تحليلها. وذلك أنّ ـ حسب الأخصائيين في اللغات الصوريّة. فإنّ هذه الأخيرة لغة مشتركة بين كلّ العاملين في ميدان اللّسانيات تحسم التواصل حتى بينهم. ذلك أنّ كلّ لسانيٍّ لابدّ أنّه متخصِّصٌ في جانبٍ من جوانب اللّغة: المركب الفعلي، المركب الاسمي، الأدوات. وذلك وفق الأطروحة التي يكون كلٌّ منهم قد قدّمها لمّا كان على قيد التّكوين. وقد يختلفون في لغة الأمّ، هذا انجليزي

المنشأ وذاك عربي وآخر فرنسي. لكن هذه الخصوصيات والتدقيقات لا تمنع أحداً من أن يواصل استكشافه للّغة عبر ما يلتقون كلُّهم حوله وهي اللّغة الصوريّة التي يتزوّدون بها[28]. ثمّ إنّ الاعتقاد بدور الصَّوْرَنة في تطوير البحث اللّساني وفي تفريع اللّسانيات ليس وقفاً على الدرس اللّساني الغربي. إذ لا يزال هناك باحثون عرب يرون في اللّسانيات إعادة تنظيم للدرس النحوي العربي. حيث يذهب محمد الحناش إلى أنّ « دور اللسانيات الحديثة، هو إعادة هيكلة قواعد النحو العربي (بمفهومه الواسع طبعاً) من منظور جديد، فتقدمها بطرق أخرى تكون أكثر ملاءمة مع التطور الذي حصل في المجتمع العربي. وهذا المنهج لا يعني الانتقاص من قيمة التراث اللغوي (اللساني) بل تأكيد لقيمته»[29]. ولمقتضيات الصَّوْرَنة دائماً يسعى بعضُ اللّسانيين العرب إلى نقل المناهج الغربيّة وتطبيقها على العربيّة آخذين بعين الاعتبار علم النحو العربي بكيفيّة لا تخلو من الرغبة في تفريع الدرس اللّساني العربي لكن تُوحي منهجيّتهم بأنّهم يكتفون باستبدال مصطلحات حديثة بأخرى قديمة:« يشير التّقليد اللّغوي إلى تصرّفاتٍ نحويّة خاصّة بالفعل وفاعله مجموعين. فمثلاً في ما يتعلّق بدراسة الجملة القائمة ضمن جملة أخرى يقول التقليد اللغوي إنّ الفاعِل وفاعِله في الجملة المكمِّلة يحتلاّن موقعاً نحويّاً معيّناً. تجدر بنا الإشارة، هنا، إلى أنّ اللّغويّين الكوفيين يقولون إنّ الفعل والفاعل يعملان معاً في المفعول به. يتحصّل من الملاحظات السابقة وضع الركن الاسمي الفاعل ضمن ركن واحد يحتويه إضافةً إلى الفعل »[30].

فهكذا أصبح النحو العربي كتراث شامخ ـ أو كتقليدٍ حسب تعبير ميشال زكريا ـ يجابه عند الباحِثين العرب في ظلّ البحث اللّساني الحديث ظواهر تختلف شيئاً ما عن وضعيّة أنحاء اللّغات الغربيّة حيث نجد الغربيّين يعيرون للترييض اهتماماً بالغاً بينما يدّعي الباحثون العرب سلوك نهج التّجديد لكن من غير الأخذ بأسبابه. ومِن هذا النّوع من التّجديد ما كان يرمي إليه رواد تيسير النّحو العربي مِن خلال تصريح بعضهم بإجراء قراءات (معاصِرة) لهذا النحو كما يؤكّد ذلك شوقي المعري في مقدّمة كتابه قِراءات معاصِرة في تيسير النحو العربي: «إنّ في هذا الكتاب قراءات نحويّة معاصِرة [...] »[31]. وعندما قدّم مثالاً على تلك القراءة قال: « [...] أما أسلوب الشرط فقد وقفت بدايةً على تحديد المصطلح »[32]. فيستهلّ بحثَه حين تناوله لهذا المبحث بطرح مشكِلة اللّغة الواصِفة مستفهِماً: « [...] تحديد المصطلح (جملة أم أسلوب ؟) [...] فما زلنا نختلف على تسميته: هل هو أسلوب الشرط، أم جملة الشرط ؟ »[33]. فيخصّص لهذا الموضوع مقدّمة مطوّلة نوعاً ما (ثلاث صفحات على ستين صفحة) مع معالجة مصطلحيّة تحتلّ صدارة كلِّ مدخلٍ إلى أدوات الشّرط. هذا كلّه لكي يظلّ وفيّاً لما أصدره من رأيٍ يقول إنّ مسألة كثرة القواعِد التي غالِباً ما تؤدّي إلى توسيع

حجم النحو العربي لا تشكّل ـ في رأيه ـ مشكلاً وجيهاً: «ليس القصد منها [قراءات نحويّة معاصِرة] الوقوف عند محاولات الآخرين التي دُرست وقُدِّمت بل هي قراءات لنماذج من الأبحاث التي كثر فيها الخلاف النحوي وكثرت القواعد النحويّة، وقد وجدت أنّ كثرة القواعِد ليست خطأ، أو أنّها تجعل البحث صعباً، يجب أن يُحذَف منها شيءٌ لتكون سهلة التناول فالفهمَ، ولم يكن يوماً الحجم مقياساً للصعوبة أو السهولة »[34]. بل إنّ عبد القادر الفاسي الفهري يوعِز ريادة اللسانيات في مجال العلوم المعرفية، إلى الدقة والوضوح، وكذلك استعمال نماذج أكثر صورنة وذات أبعاد مفهومة على المستوى الرياضي والحاسوبي، حيث يؤكّد قائلاً:

« لا أحد يمكن أن يشكك اليوم في الدور الهام الذي تلعبه اللسانيات في ريادة مناهج البحث وإقامة أصول المعرفة، ليس في اللسانيات وحدها، بل في مجال ما أصبح يعرف بالعلوم المعرفية، وهذه الريادة أساسها الدقة والوضوح، وكذلك استعمال نماذج أكثر صورنة وذات أبعاد مفهومة على المستوى الرياضي والحاسوبي. إن أساس هذه المكانة هو تطوير النماذج الرياضية والحاسوبية والوضوح الابستمولوجي. اللسانيات اندمجت في عدد من العلوم البيولوجية أو النفسية أو الأنثروبولوجية إلخ، في محاولة جادة لوضع خريطة ابستمولوجية تجعل اللسانيات تتفاعل مع العلوم الأخرى »[35].

وكذلك يحدد مصطفى غلفان يوعِز هدف ما أسماه اللسانيات النسبية في المحافظة على النمطية، فيقول: « هدفها [اللسانيات النسبية] هو المحافظة على النمطية؛ وذلك بإقامة نماذج نحوية نمطية بعدد الأنماط اللغوية الممكنة منطقياً والمحققة واقعياً، وعليه سيكون مبدأ التنميط»[36].

فهذه إذن بعض المفارقات التي تنطوي عليها سنّة الميل إلى صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها. فبينما يترجّى أصحابُهما بلوغ بهما أدنى ما يمكِن الاتّفاق حوله في مجال اللّسانيات بصورة مُيَسَّرة بعيداً عن الجدل العقيم، نجدهما أحد أسباب نشوء الاختلاف في المصطلحات إلى غاية التفرّع والانشقاق وظهور التعقيدات الفنية مجدَّداً. والحال إنّ ما يجعل المصطلحات اللّسانية مليئة بالمفارقات ـ إلى هذه الدرجة حيث الاختلاف ـ هو ابتعادها من الاصطناعية كما جاء في نصّ إيدي رولي (EddyRoulet) السّابق: ما يعني اقترابها من اللغة الطبيعية من جهة، ووجود هذا التقارب مصدر إشكال ـ من جهةٍ أخرى. حيث أنّ المفهوم اللّساني مقرَّب إلى المتعلّم والجمهور باللّغة التي تعوّدها دون أن يحظى من المفهوم بسوى نسبة قليلة ممّا تؤدّيه تلك التسمية في اللّغة العامّة. من هنا اعتبرت المصطلحات اللّسانية أقلّ عموماً مقارنةً باللّغة الواصفة ذلك أنّ اللّغة الواصِفة لا تتشكّل كلّها من المصطلحات بل إنّ جزءاً من هذه الأخيرة

تابعة للّغة العادية لذا لا تشاطر جوزيت ري ديبوف رأي غريماس (وكورتيس) الذي يرى أن المصطلحات يشرح بعضها البعض وبالتالي فاللغة الواصِفة مكوَّنةٌ كلّها من مصطلحات[37].

وكذلك ينبري سيلفان أورو(Sylvain Auroux) مُصرًّا - بحكم تكوينه الابستيمولوجي[38]- على مناقشة بعض المبادئ المسلَّم بها في مجال اللسانيات دَفعاً لملابساتٍ يرى محقّاً أنّها طغت ولا تزال وتجبّرت بغير هوادة؛ علاوة على ذلك، فإنّه يدافع عن فكرة سيادة الكلام - وكذا الخطاب - كاستعمالٍ فرديٍّ (نفسيٍّ حركيٍّ) ونشاطٍ تواصليٍّ وجماعيٍّ بل مجتمعيٍّ تداوليّ متجدّد، على اللغة كنظامٍ قارٍّ فحسب. بل يرى أنّ هذه الأخيرة هي التي تستقي من الأول الرصيد الذي يجعلها عرفاً اجتماعياً وليس كما شاع اعتقاداً بتبعيّة الكلام الدائمة للّغة باعتباره انعكاساً لقواعدها، ما قد يفتح المجال لمعاكسة المسألة - عن طريق التفنيد - بحيث تصبح وحدات اللغة هي العاكسة (أيضاً) لتصوّرات الأفراد للعالم. ولكن لا ننسى أن الخيار اللغوي الواقع على حساب الخيار الكلامي كانت وراءه مسوغات منهجية من قبيل المطالبة بدراسة الحدث اللغوي من الداخل ذلك أن الخيار الكلامي يستدعي - لاريبَ - إدخال البعد الفردي في عمليّة الوصف والدراسة وهو ما يجعل هذه الأخير بالكاد مهمّة مستحيلة[39].

على كلٍّ يمكن الرضا إلى حدٍّ الآن - وإلى حدٍّ ما - بالفكر الجدلي الذي لابدَ أن يخضع له كلُّ مَن سيتداول على معالجة هذه القضيّة الصعبة والمعقّدة رغم ما يبدو عليها من البساطة المغرية: وهو ما يفعله الباحث بما يوحي به العنوان الذي اختاره لمقاله (من اللغة إلى الكلام = De lalangue à la parole) ما يعني الدعوة الضمنية إلى بذل مزيد من العناية بالكلام عقب العناية المفرطة التي حظيت بها اللغة في ظلّ اللّسانيات، ذلك أنّ اللّغة متشبّعة بالأشكال التي يضعها الأفراد عبر الكلام فتصير نماذج وقوالب وقواعد ومتشيِّعة بما يُزعم مِن أنّه مِن قبيل هؤلاء.

ويذهب الباحثُ كذلك إلى أنّ اللّغة ليست مجرّد قائمة مختومة من اصطلاحات كما قد يتصوّره المنظّرون الأكثر تأثّراً بالمنحى اللّساني الذي يشكّل العمود الفقري لكل المواد العلمية التي صارت بدورها تُعنى خصوصاً بالكلام والمحادثة والتلفظ وبالتالي الخطاب، من اللسانيات الاجتماعية والتداولية ونظرية التلفّظ ونظرية أفعال الكلام بل حتى الأسلوبية في إطارها الطبيعي التعبيري (شارل بايي) أي في مقابل الاتجاه النقدي، وكذا اللّسانيات الإثنية في بعدها البشري الجغرافي وصولاً إلى تحليل الخطاب الذي إن لم يذكره الباحث بصريح العبارة فهو بارز من حيث ما يدعو إليه من ضرورة استحداث إجراءات بحثيّة تلامس الظواهر الكلاميّة الملموسة[40]. وذلك أنّ الانطلاق من مدوّنة محدّدة يُعدّ بمثابة وضع مُسلَّمة مؤدّاها أنّ

تلك المدوّنة إنّما تقوم على قواعد نحويّة حصريّة خاصّة، وأنّه لا يمكن التأكّد من صحّتها إلاّ في إطار تلك المدوّنة التي لابدّ أنّها مغلقة، ويعني ذلك الخوض في نحو احتمالي افتراضي[41]. ثمّ هذا فرانسوا راستييه (François Rastier) في انتقاده لمصادرة الفرق بين (الملكة والكفاءة) التشومسكية يقول إنّ اللغة لا يمكن أن تكون سابقة على الكلام[42]. هو ما يجعل اللغة في الحقيقة غير متجانِسة (Hétérogène)، كما يقول دي سوسير، أو هي ظاهرة عارضة (épiphénomène / epiphenomenon)، بتعبير تشومسكي ذاته. والمعرفة اللغويّة تدخل فيها أشياء كثيرة مما نتخيّله وما لا نتخيّله43.

ولكن ليس بمجرّد ما يصير الأمر إلى الاختبار فيُطرَح جانباً ملفّ الصّوْرَنَة (Formalisation) الذي تأخذ به اللغة عادة. فهذا عبد القادر الفاسي الفهري يقول: « لا أشاطر هنا موقف عدد من اللّسانيين الذين يعتقدون أنّ الصياغة الصورية أو نظريات التمثيل ليست ذات محتوى تجريبي، وبالتالي لا تحتاج إلى بالغ اكتراث، وإن كنت اعتقد أنّ نقل عدّة تعميمات أو مبادئ من نموذج إلى آخر شيءٌ ممكن، وحاصلٌ بالفعل »[44]. وذلك غلى إثر تصريحه بالآتي:

« فوصف ظاهرة لغويّة يقتضي أحياناً اللّجوء إلى أنساق مختلفة من القواعد، تضبطها مبادئ مختلفة وبسيطة فيما يبدو، ولكن الواصف يحتاج إليها مجتمعة. هذا الاتجاه في تصور العلاقة بين مكونات التظرية والطريقة التي تعمل بها دعي بالقولبة (modularity).

وضروري أن يقوم اللساني ببناء نظرية صوريّة للتمثيل النحوي، تحدّد فيها المفاهيم الصوريّة وأنماط القواعد الصورية الممكنة، إلى جانب النظرية التي تحدد جوهر المبادئ اللسانية والأوصاف النحوية التي نحتاج إليها لتحليل اللغات الطبيعية. وهذه النظرية التمثيلية ذات أهمية قصوى، لأنها تقدّم الإطار الضروري والكافي للتعبير عن التعميمات القائمة في اللّغات. ولذلك فإنّ عدم كفاية النظرية التمثيلية الصورية يؤدّي في نفس الآن إلى عدم كفاية ما يرد في جوهر النظرية »[45].

2.1- أزمة المفهوم اللّساني:

إنّ التزايُد المجاني في التسميات قد يدلّ على أزمة داخليّة تمسّ المفهوم بالدّرجة الأولى، ذلك أنّه إذا وصل أيّ علمٍ إلى نقطة حيث يطبعه العطل في عجلة تطوّره، أخذ ينمّي من مجال ألفاظه ويوسّعه توسيعاً بدون مبرّرٍ فعليٍّ، أي لا لاحتواء مفاهيم تلوح هناك ضرورة لإدماجها في مادّته - لصلتها بموضوعه أو لوجود مفاهيم في طرف آخر لا يمكن تجاهلها - لكن لمجرّد ضمان البقاء، إن لم نقل احتكار السّاحة الفكريّة الثّقافيّة العلميّة - كما يلاحِظ كثيرٌ من الابستيمولوجيّين. أما حينما نكون إزاء ورود حالة مؤدّاها أنّ أيّ تحوّل يجري على الصعيد المفهوميّ يؤدّي إلى تحوّلٍ آخر هو صدى للأوّل قد يحدث إن على المستوى التطبيقي أو على

المستوى التسموي، فالأمر ـ لا محالة ـ لا يعدو إلاّ أن يكون طبيعياً ومستساغاً إلى حدٍّ معقول: لهذا صار الرَّصد المفهومي والتسموي معاً جزءًا من انشغال المصطلحيِّين الذين لم يتردّدوا للتصدّي له لعلّهم يُوفَّقون في تبيّن معالِم ذلك التطوّر. وقد حدث ذلك بالفعل حينما ظهرت فروعٌ متعدِّد الاختصاصات ومتداخل المواد العلميّة تلتقي كلّها عند اللّسانيات مَدعوة بحسب الاختصاص الذي دُفِعت إليه هذه الأخيرة ـ أو بالأحرى استُتجِد بخدماتها[46] ـ كاللّسانيات العصبيّة(Neurolinguistique) واللّسانيات الإكلينيكيّة (Linguistique clinique)، واللّسانيات البيولوجية (Linguistique biolinguistique)، واللّسانيات النفسيّة (Psycholinguistique)، واللّسانيات الاجتماعيّة (Sociolinguistique)وكذا اللّسانيات الحاسوبية (Linguistique informatique). وقد رافق ذلك انقلابٌ في المفاهيم وآخرُ في التسميات[47]. وفي هذا يقول محيي الدين محسب وهو يرسم مخطّط هذا الانقلاب من نقطة بدايته:

« لقد أصبح البحث في اللّغة في العصر الحديث يحتلّ مكاناً مرموقاً في دائرة اهتمام الفكر والعلم. ومن ثمّ تداخلت عدّة علوم وتضافرت في سبيل الكشف عن جوانب تلك الظّاهرة المتفرّدة: ظاهرة اللّغة. ومن الواضح أنّ نظرة متعمِّقة إلى الخطوط العامّة في هذا السياق المعرفي تكشف عن مؤشّراتٍ واضحةٍ لمركزيّة اللّسانيات وتفاعلاتها التي تنضوي تحت ما شهده النصف الثاني من القرن العشرين من ظهور موجة معرفيّة أطلق عليها موجة (العلوم المتداخلة الاختصاصات) [...] في قلب هذا الميل إلى التكامل كانت اللّغة هي البؤرة الجاذبة؛ وذلك بسبب الإدراك الحديث لمركزيّتها في تشكيل تلك الظّاهرة التي تسمّى (الإنسان). ومن ثمّ انخرط علماء الاجتماع في دراسة الطبيعة الاجتماعيّة للّغة، ولدورها في قيام مجتمع ما، أو جماعة ما، وفي تحديد أنماط علاقات الفاعلين الاجتماعيِّين. وبدأ علماء النفس تُشغلهم زاوية تأثير اللّغة على مجمل مظاهر التّنظيم السّلوكي، والعمليات النفسيّة المختلفة كالإدراك والتفكير والذاكرة [...] وكان لتآزر اللّسانيات مع العلوم الأخرى أثرٌ كبيرٌ في تشكيل نظريّة اللّغة وتمحيص مفاهيمها. وعلى سبيل المثال فقد كان من نتيجة هذا التآزر نشوء هذا التداخل الاختصاصي الماثل في علوم مثل: اللّسانيات البيولوجية biolinguistics، أو اللّسانيات العصبيّة neurolinguistics أو اللّسانيات الإكلينيكيّة clinicallinguistics، أو اللّسانيات النفسيّة psycholinguistics. وربّما كان سوق التعريفات التي يقدّمها ديفيد كريستال لهذه المصطلحات في قاموسه (اللّسانيات والصوتيات) ملائماً لإعطاء فكرة أوّلية عن طبيعة الاشتغال المعرفي الذي تنطوي عليه تلك العلوم»[48].

وهذا التداخل في الاختصاصات التي استقطبتها اللّسانيات ـ فاجتمعت كلّها تحت لوائها ـ يفرض شيوع الظّاهرة المسمّاة انتقال المفاهيم من مجالٍ إلى آخر. لكنّها تستدعي ـ من جهةٍ أخرى ـ حصول المعرفة بكلّ المجالات التي يتمّ انتقال المفاهيم بينها والاطّلاع على المشروع الذي يوازيها والمكوّن من التّطبيقات الممكنة[49].

وهذا ما كشفت عنه كذلك ليلى المسعودي حينما رصدت انتقال المفاهيم ومعها التسميات بين مجاليْ الطبّ والصوتيات؛ فأجابت عن جملة من أسئلة كانت قد أحسنت طرحَها، على غرار: «كيف يُستخدم المصطلح العلمي في غير مجاله؟ وهل يُنقل المصطلح معنىً ومبنىً ؟ هل يُحتفظ به دليلاً ومفهوماً في هذا الاستعمال؟ هل يطرأ عليه تغيير في هذا الانتقال ؟ وهل توجد مصطلحات أخرى تنافسه في المجال المنقول إليه ؟وألا يحدث هذا الانتقال بلبلة واضطراباً في الاتّساق الداخلي والتّماسك المفهومي للشبكة المفاهيميّة من حيث تقطيعها و تسلسلها التّراتبي. وهل في هذا الانتقال إغناء وإثراء المصطلح أو إنّه تفقيرٌ وتقليصٌ وأحياناً تحوير لمفهومه ؟ »[50]. والحال إنّه كثيراً ما لوحِظ أنّ قسماً ما من التسميات ـ وما يُزعَم من المفاهيم التي تدلّ عليها ـ لا تمثّل إلاّ مرحلة عابرة في تاريخ اللّسانيات، قد تكون اختباريّة أو بالأحرى انتقاليّة، كما هي الدّراسات التي كانت سنداً لها وما تكون قد انفتحت عليه من العلوم الأخرى: فبالتالي يبقى من الغرور أن يتمّ ربط مصير علمٍ بكامله بما لا يمكن إلاّ أن يُصنّف في عداد حدَث الدراسات الحادِثة في المرحلة الانتقاليّة. ثم تبقى أمامنا صعوبة أخرى وهي أهمّ الصعاب والمتمثلة في التطوّر الدّلالي للمصطلح. فقد يستعمل المصطلح لفترة ونتيجة التغيرات التي تحصل للعلم والظروف المحيطة به ومجموعة المؤثرات التي قد تمتدّ إلى موت المصطلح وانقراضه أو استبداله بمصطلح آخر أو إلى تغيير دلالته التي كانت عليها. أما قضية موت المصطلح فلا تمثّل خطراً كبيراً إذ أنّ ميلاد مصطلح وموت آخر دليل على قدرة الأول على التعبير الكامل على الدلالة المُرادة وانقراض الثاني دليل على عدم وفائه بالدلالة المرجوة منه.

3.1- الحاجة التطبيقيّة:

لقد وقع تفريع الفروع اللّسانيّة في حدّ ذاتها إلى ما هو نظري وما هو تطبيقي، وقد حصل ذلك بالنسبة لفرع اللّسانيات الاجتماعيّة الذي تولّدت عنه مادّة السياسات اللّغويّة. علماً أنّ الفرعيْن يعملان كلاهما في كنف ما يُدعى علوم اللّسان. وفي هذا يقول لويس جان كالفي في مستهلّ الفصل المخصّص للسياسات اللّغويّة منبّهاً :«إنّ أهميّة علمٍ لا تُقاس بقدرته التفسيريّة فحسب، بل كذلك بفائدته ونجاعته الاجتماعيّة. بعبارة أخرى، تقاس بإمكانيته

التطبيقيّة»[51]. ولا يزال يقع التّفريعُ أيضًا بإيحاء من بعض الباحثين المجتهدين الذين لا يتورّعون عن توظيف حشدٍ من تسمياتٍ تحريضيّة هدفها الحرص على تسجيل ضرورة التفريع مبدأً لـ علوم اللّسان المُغرية والشائكة في آنٍ- كما سيظهر لنا عن قريب- واستجابةً لدعوة مُواصلة البحث عن حلولٍ للمفارقة الابستيمولوجية القائمة والمتمثّلة في تعدّد أوجه اللّسان وضرورة توحيد (علم اللّغة) ووضع حدٍّ فاصلٍ بين ما هو لغوي وما هو خارج لغوي[52]. كما يقع الإكثارُ من التسميات على حساب المفهوم الذي نلفيه عادةً وهو لا يزال في مَرحلة المَخاض، بدواعي تطبيقات أيّ علمٍ وتواجُده ضمن مجالاتٍ مَعرفيّة متنوّعة. هكذا شهد التفريعُ مَوجَتَه العارِمة مع استجابة الدّرس اللّساني لمقتضيات العصر الذي اكتسحته التكنولوجيا فظهر نتيجةَ ذلك فرعٌ رئيسيٌّ هو هندسة اللّغة (Language engineering) تشعّب بدورِه إلى فروعٍ ثانويّة. حيث تداخلت اللّسانيات النظريّة مع علوم الحاسوب في ما عرف باللّسانيات الحاسوبيّة[53].

فهذا نبيل علي أحصى من موقِعه (اللّسانيات الحاسوبيّة) ما لا يقلّ عن أربعة عشر مجالٍ متفرّعٍ عن تلاقي اللّسانيات وعلم الحاسوب[54]. ويقدّم تعليله على هذا المنوال:

« لقد حقّقت تكنولوجيا اللغة درجة عالية من النضوج والتعقد مهدت لانسلاخ هندسة اللغة (Language Engineering) عن الشق النظري للسانيات الحاسوبية لتستقر كفرع أصيل من فروع (هندسة المعرفة)، وبغض النظر عن تطبيقات تكنولوجيا اللغة [...] فاللغة في حد ذاتها موضوع مثير للتناول الهندسي وذلك بهدف السيطرة على منظومة اللغة التي تتسم بالتعقد والتعدد والتشابك والدينامية، وهي المنظومة التي ما زالت- وربما ستظل دوما- دون السيطرة النظرية البحتة، الأمر الذي يوجب التدخل الهندسي لسد فجوات التنظير واستغلال الممكن والمتاح دون انتظار لا نهاية له للأكثر اكتمالاً وتأصيلا »[55].

ومِن عواقب الإفراط في التطبيق الوقوع في الحشو: مِن هنا يقف جورج مونان مثلاً موقِفًا حذرًا إزاء كتابات رولان بارط التي هي- على حدّ تعبير أحد منتقديه- إنّما تصلح أكثر كيومياتٍ (Chroniques) تقوم مجلاّت الموضة بنشرها، بل سبق لها أن قامت بذلك[56]، والذي يبدو أنّه يسخّر مفاهيم لسانيّة كانت عنده لا تزال تتعدّد تعدّدًا سافِرًا، إذ يجده جورج مونان كثيرَ الاستعمال لمفاهيم لم يستوعبها كما ينبغي، وذلك نظرًا لكونه يجمع بين مرجعياتٍ نظريّة متنوّعة كالفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع واللّسانيات والسيميائيات والنقد الأدبيّ والإناسة[57]، ويرى أنّه لا يمكن تناوله علميًّا؛ لعلّه يريد أن يقول إنّه يتعذّر معه وضع مقاييس علميّة تتحدّد وفقها صحيح الأحكام النقديّة مِن باطِلها، تلك الأحكام التي كان رولان بارط يطلِقها بحريّة جريئة؛ ويواصل جورج مونان هكذا تحامله على مَن كان من وراء ترويج لما يطلق عليه بـ (النقد الجديد)، بالقول إنّه ينتقل من مجال إلى

آخر لا بدافع استسلامه لتعدّديّة الاختصاصات. لأنّ ذلك التنوّع النظريّ هو كلّ شيء ما عدا ما يمكن أن يسمّى الطابع التداخلي للاختصاصات[58] (Interdisciplinarité) ويعزى إليه. بقدر ما ينمّ عن خيبة أمل تصيب كلّ من لم يسعفه الحظّ أن يمارس الكتابة الإبداعيّة، لهذا كلّه غلب على كتاباته النقديّة حشوٌ في جهازها المصطلحيّ أتبع تعقيداً في نظامها المفاهيمي.

تداعيات التفريع المصطلحيّة والمفهوميّة:

إنّ النتيجة المنطقيّة (النظريّة) التي سنختبرها عملياً بتحليلها أدناه والتي تترتّب عن مثل التصرّف الموصوف في الركن أعلاه والذي يُعدُّ قسرياً في نهاية المطاف، هي المشكِلة المركّبة الموسومة بالتضخّم التسموي والتكرار المفهومي؛ وهو صدى غير طبيعي لمَقولة واقِع تمدُّد جهاز اللّسانيات التسموي وتوقُّع تجدّد نظامها المفهومي. إنّ القضية قد تبدو بسيطة، يكفي للباحِث أن يعمد إلى وضع بدائل لكي تكون شؤون أيّة نظريّة لسانيّة مثلاً أكثرَ ترتيباً وأحسنَ حال، لكن الركام التسمويّ قد يعكِّر الرؤية، ويؤدّي انجرافُها عن مجراها المعتاد نحو تضخّمٍ قد لا تُحمَد عقباه؛ ويحدث التضخّم بطرق متعدّدة سنمعِن فيها في هذا المبحث خاصّة.

ويشهد على أنّ هذه المُشكِلة قد تُعرقِل مسيرةَ العلم إن لم نقُل يودي به، ما يشيع في الجهات الإعلاميّة، أو المُداخلات العلميّة والتوعويّة الآنية من استصعاب المرور على الإحاطة بالمفهوم المقصود نظراً للضرورات التي يُلحّ عليها ذلك التضخّم التسموي، واستصحاب ذكر المصطلح بالإحالات المصادَق عليها أو الوهميّة مِن أجل تعزيز أيّ اختيارٍ مصطلحيٍّ يلجأ إليه الدّارِس اللّساني أو التبرّؤ مِن أيّ خلَلٍ في استعمال المصطلح الوارِد في النصوص اللّسانيّة المَعنيّة أو ترقّب أيّ بلبلة في توظيف المفاهيم: لهذا يتخلّل الحديث عن التسميات اللّسانيّة في ظروف تقديمها أوصافٌ توحي بالحرج أكثر ممّا يمكِن تبريرُها منهجياً، من هذا القبيل: linguistique » littérature «dans la، في فلسفات أو في أدبيات اللّسانيات. هكذا يُساء إلى الفلسفة والأدب من حيث لا يدري الواحِد. لاحِظ هذه العيّنة التي اقتبسناها من موسوعة Encarta الإلكترونية:

« Outre embrayeurs, on peut rencontrer dans la « littérature » linguistique les termes déictiques, indicateurs, indices, pour désigner les éléments dont il est ici question »[59].

أو كما جاء في تعليلِ لأريلياسوفاجو(1897-1988) Aurélien Sauvageot, لضرورة تفاديه الولوج في تعريف مصطلح الكلمة إلاّ في حدود ضيِّقة:

« Toute une littérature a été déjà publiée sur la définition du mot et il ne saurait être question de revenir ici sur ce problème autrement que pour établir quelques constatations de portée générale »[60].

أو كما جاء في هذا التعليق حول إلحاح البعض على استبدال مصطلح (Discours) بمصطلح (Parole):

« Le discours n'y est pas autre chose qu'un nouvel avatar de la (parole) »[61].

فتعليقات مِن قبيل عبارات: phraséologie linguistique أو littérature linguistique أو terminologie linguistique أو nouvel avatar تُبيِّن جليّاً الرّغبة في التبرُّؤ إزاءَ ما يُجبَر الدارسُ على استعماله مِن تِلك التسميات: ربّما يعود ذلك إلى عدم أُلفتها وقلّة استِساغتها نظراً لحال المصطلح كعلامة مُنغلِقة ومُختزِلة وفق ما جاء توضيحُه أعلاه[62]؛ وقد يُتعذَّر في هذا السياق بأن يقال إنّ الناحية التي يلامِسها المفكِّرون جلُّهم وكلٌّ في مجال اختصاصه مِن عدم المباشرة في التناول الذي يحيط بالمسائل الخطِرة هي الإشارات المتكرِّرة واحِدة تلو أخرى حولَ عدم الوضوح في تحديد المفاهيم. لكِن حينما تصدر الملاحظة مِن لدن أحد مؤلِّفي أمّهات الكتب اللّسانيّة، فهو يعكِس الحرج الذي لا ينبغي ألاّ يُعار له الاهتِمام حيث يعكس هذا الحرج ما قام به رومان ياكوبسون حين علّق على إحدى الثّنائيات اللّسانيّة هكذا:

« Pour employer la distinction entre structure latente et structure apparente, aujourd'hui courante dans la phraséologie linguistique […] ».[63]

هذا، ومِن الممكِن اعتبار ذلك مِن مخلّفات الموقِف المتطرِّف في شأن تواجد اللّسانيات وحقّها الطّبيعي في أن تمتلِك مصطلحيّة خاصّة بها بوصفها علماً. إذ لا ننسى أنّ الحُكم على جدارة اللّسانيات بأن تتزوّد بمصطلحاتٍ، ليس أمراً مَحسوماً ومتّفقاً عليه كما هي الحال مثلاً بالنّسبة لعلومٍ كالفيزياء أو علم الأحياء اللّذيْن لا يُستغرَب أبداً بأن يبدأ الطالبُ المتعاطي لمفاهيم أحدهما بتناول المصطلحيّة التي هي وقفٌ عليه (العلم). ذلك أنّ اللّغة والحديث عن اللّغة ـ مِن مَنظور ذلك الموقِف ـ يُعتبَر كلاهما من قبيل (العقل) الذي مُنِيَ به الإنسان ويُعدّ «أعدلَ الأشياء توزّعاً بين الناس »[64]. فالعفويّة قد تعوِّض حاجةَ اللّجوء إلى مصطلحاتٍ جافّة وصعبة المراس مهما تَستغرِق ذريعةُ الإحاطة باللّغة مِن وقت. ثمّ إنّ عدداً هائلاً من تلك المصطلحات ما هي إلاّ مولّدات لاحِقة لا حقّ لها في الوجود: فلِما الحديث فرنسياً مثلاً عن(Morphème, expansion, segmentation) بينما هناك (Mot, complément, analyse؟ وما موقِع (Classes distributionnelles) و (Classes)

(syntaxiques) إلاّ كمصطلحاتٍ ملحَقة بما كان سائداً سابِقاً في النّحو القديم تحت تسمية (Parties de discours)[65].

وليس كلُّ مَن رام التَّجديدَ في باب اللّسانيات الحديثة متجاوِزاً المصطلح النّحوي أو معتبِراً له ومحيياً إياه، قد أفلح في ذلك؛ فهذا عبد القادر المهيري عندما أقدم على إحياء نحو اللّغة العربيّة مِن خِلال تطبيق نظريّة المسنَد والمسنَد إليه[66]، وتغذيّتها بالنّظريّات اللّسانيّة الحديثة قد غمّ عليه الأمر، وتباينت مصطلحاتُه الموظّفة سواء أكانت بسيطةً أم مركّبةً على نحو يتبدّى فيه، يُلاحَظ أنّه قد ارتدّ إلى النحو التّقليدي[67]. والحال إنّه لو كان قد احتكم إلى حدَسه وكفّى عن تكلّف المزج لانساقت إليه المفاهيم دون عناء. لذا فحينما نُعيد إلى الأذهان المخطّط الأوّلي الذي رسمه جول ماروزو لتشكّل المصطلحيّة اللّسانيّة يمكن لنا أن نعرف شيئاً مِن تاريخ تشكّل المصطلحيّة اللّسانيّة العربيّة.

« إنّ اللّسانيات التي تشكّلت في غضون القرن الماضي [التاسع عشر الميلادي]، قد اصطحبت بحاجة مَسيسة إلى مصطلحيّة موطّنة مع موضوعها على غرار كلِّ علمٍ جديد. فأخذت تلك المصطلحيّة تتكوّن بموجب المكتشفات العفويّة والاستلهام العشوائي. ما سوّغ استعمال المصطلحيّة النحويّة التقليديّة أوّل الأمر. ثمّ استُكمِلت هذه الأخيرة، إما بتسخير مختلف اللّغات الحديثة أو بوساطة المولّدات التي وُضِعت عن طريق العناصر اللّغويّة الإغريقيّة اللاّتينيّة. من هنالك تمّ وضع مصطلحات عديدة، بينما نجم عددٌ آخر من نقل الكلمات من وضعها القديم إلى وضعها المصطلحي الجديد. لقد تمخّض عن ذلك كلّه شتاتٌ هائل وقدرٌ كبيرٌ من الريب، ما حال دون فهم اللامبتدئين للعلماء، بل أحياناً حتى تعذّر التفاهم فيما بين هؤلاء بشكلٍ دقيق. فمثلاً يقع التخليط عادةً بين attribut و prédicat، وبين actifوtransitif، وبين tonوaccent، وبين nom وsubstantif، وبين complément وrégime.. الخ.إنّ هذه العَقبة تزداد خطورةً جراء استعمال نفس المصطلحات في مختلَف اللّغات بمفاهيم متباينة وأحياناً متعارِضة، مع تفاوت بسيط على مستوى شكل الكلمات، فهكذا يقال: fr.prédicat وall. Prädikat، أوfr. épithète وall. Epitheton أوfr. pronom وang. Pronoun ..الخ، بشكلٍ حتى التوحيد، عندما يقع، قد يؤدّي إلى التيه»[68].

بيد أنّ الرأي الأخير لا يشاطره جميع الباحثين؛ فمصطلحات من قبيل(concave: Fr.) و(concave: Ang.) و(concavo/a: Esp.) تيسّر فهم كلّ لغة للمفهوم الذي تحيل إليه هذه المصطلحات على ضوء لغة أخرى من هذه اللغات الثلاث (الفرنسيّة والإنجليزيّة والإسبانيّة). فالشفافية الدلالية التي رأيناها في نسبيّة الاعتباطية زائد هذا التشابه في شكل المصطلحات يسهّل على العلماء الانتقال من لغة إلى أخرى ويختصِر الطريق أمامهم في سبيل تعلّم المفاهيم

التي يتلقّونها[69]. وقد أدّت حالة تواجد تلك العناصر اللّغويّة الإغريقيّة اللاّتينيّة في اللغات الغربية والمشار إليها في المقتبَس أعلاه، ببعض اللّسانيين إلى اشتراط في خصوص المصطلحات (Langues savantes) أن يحيط العلماء باللاتينية والإغريقيّة وإلاّ وبدون ذلك سيستحيل تفهّم الفروق الدقيقة فيضرب مثلاً الفرق بين (Transfer / transférer et Translation وهو يرسم سبل التحكم فيها[70].

ورغم ذلك فقد عرض موروزو ثلاث أطروحات للقضاء على المعضِلة المصطلحيّة التي أثارها كلامه السابق، فتذهب إحداها إلى مناشدة التوحيد، وأخرى تحفيز التعليل، والثالثة تمجِّد مقولة لا مشاحة في الاصطلاح. ويعود في ذلك إلى كلٍّ من دي سوير ومايويلمسلف. إنّ هذا الموقِف مَصوغٌ بالشّكل المبيَّن أعلاه وعلى شدّته، لا يخلو مِن علامات النّقد المنهجي الصحيّة؛ حيث لا يفتأ يسطِّر الطابعَ العفوي الذي تتحلّى بها المصطلحات اللّسانيّة عند نشوئها. ثمّ إنّ هذا مِن آيات الامتداده التاريخي الذي يربط الدّرسَ اللّساني بالدّرس النّحوي القديم مِن نواحٍ عديدة: فأكثرُ مِن 90% مِن المصطلحات النحويّة العربيّة معلَّلةٌ معجمياً إمّا عن طريق المجاز أو بتسخير المعنى المعجمي الأوّلي، وذلك نتيجة ما يدعوه توفيق قريرة الاعتبار الدّلالي[71]؛ وبينما يتحوّل ذلِك الحَرَج إلى إحدى الضّرورات المَنهجيّة القصوى التي تعكِسها المَداخِل التي تستغرِقها عادةً مُعظَمُ المُؤلّفات اللّسانيّة على غرار كُتب جون لاينز(John Lyons) مَثلاً[72]، حيث يقع التّفصيلُ في المَدخل ـ قبل المتن ـ يتمحور معظمُه حولَ المُعالجات المصطلحيّة الناجِمَة عن حَدَث التفريع والتي يراها واضِعو تلك المؤلّفات أنّها بذلك أحقُّ بالابتداء بها.

وقد وقف عند هذه الملاحظة بعضُ مَن درس المصطلحيّة اللّسانيّة ولاسيما من المنظور التعليمي[73]. وتنتشِر الظاهِرة ذاتها في الخطاب اللّساني العربي الذي ـ أعظم من ذلك ـ يبالغ في وضع الكتب المداخل (في اللّسانيات). ونظراً لهذه المُفارقة، فعلى الرغم مِن اللّهجة الصّارِمة التي تُخيِّم على دراستنا هذه حيال النزعة التفريعيّة التوسّعيّة المفرِطة والمُقلِقة، لا نقوى على أن نتبرّأ منها بالكامِل؛ إذ سيجد القارئ في غضون هذا المقال عدم التمكّن من التنصّل الكلّي منها. وإذ عمدنا إلى تشخيص التفريع باعتباره ظاهرة مَرضيّة بالنسبة لما سينجم عنه مِن المُعضِلات المُصطلحيّة، لكن عندما أتينا إلى مرحلة تنظيم المفاهيم المستخلَصة من التطبيق المُصطلحي المُتناوَل في هذا المقال ذاته، وجدنا أنفسنا متمسِّكين بضرورة التفريع في ميداننا (المصطلحيات)، لأنّنا في سياق تصنيف المفاهيم الإجرائيّة؛ ثمّ إنّ الدراسة وصفيّة تصنيفيّة فلا مناصَ مِن التّفريع: فيحسُن الاحتفاظ على هذه الظاهِرة علامةً أخرى تدلّ على الوعي

المصطلحي كما رأينا في الباب الثالث. والآن يهمّنا أن نعرف طبيعة التداعيات الثلاث الناجمة عن تفريع اللّسانيات، وهي الآتية:

- لسانيات بلا جدوى
- بدعة علوم اللّسان
- وهْم العلم الربان

1.2- لسانيات بلا جدوى:

لم يحتضن جميعُ اللّسانيين ذلك التفريعَ بذات الحفاوة بل هناك مَن وقف موقفَ المتشكّك في جدوى بعض الفروع اللّسانية، على الرغم من الهوس الذي يصدر بدافعه بعضُهم الآخر إذ يرمون في الأقلّ إلى وضع ثبتٍ مصطلحيٍّ جديدٍ وجديرٍ بالمادّة اللّسانيّة المتفرّعة وكفيل بأن يأذَن بميلادها؛ ما يستدعي عند هؤلاء ضرورة إعادة رسم جغرافيّة اللّسانيات كلّما بدا لهم أنّ مجالاتها أخذت في التمدُّد: ولا ريبَ أنّ هذا يندرج ضمن العوامل المسبِّبة للتضخّم والتكرار والاجترار كما أشرنا إليها في سياقٍ آخر[74]. يتماشى وهذه النتيجة الشكُّ الذي انتاب مصطفى غلفان حينما عوّل على دراسة حالة مِن هذه المعضِلات المُصطلحيّة فعَنوَنَ أحد مقالاته[75] بتساؤل مثير للغاية مؤدّاه: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات؟ فإذا أخذنا مثالَ الفرع الذي يمكِن أن يَزعم أصحابُه أنّه نشأ بمناسبة عقد قرانٍ بين علم النفس واللّسانيات تحت دواعٍ تطبيقيّة مرتبِطة بالبيداغوجيا والتعليم، فهما مجالان ـ عند نعوم تشو مسكي لا يملكان مفاتيحَ يُفتَحُ بها عالَمُ التربية وتعليم اللّغات وتسمح بإقامة العلم الهجين الذي طالما استهدفه المتحمِّسون له. فكما يقول فاتِحاً المجال للشكّ: « من سوابق الأحداث إعلان وجود معرفة نظريّة تُسخَّر كمرعى تُراعى فيه صناعاتُ اللّغات »[76]. لهذا أخذ يندِّد في ذات السياق باصطناع تسميّة اللّسانيات التطبيقيّة أو أشياء من هذا القبيل كاللّسانيات التّعليميّة أو تعليميّة اللّغات. سجّل تنديدَه في مقالٍ احتفظ براهنيّته، بل أصبح يعدّ بمثابة بيانٍ تحذيريٍّ ضدّ (لسانياتٍ تطبيقيّةٍ) حالِمة وجوفاء ومقطوعة الصلة باللّغات التي تتطلّب مجهودات عمليّة باتت ضعيفة الصلة بعلمها المنشود[77]؛ غير أنّ ما أدلى به تشومسكي «كفيل لمقاله أن يَلقى رواجاً بفعل ما أثاره مِن نقاشٍ عاصِفٍ حول مفارقة اللّسانيات التطبيقيّة في الأوساط العلميّة أكثر ممّا عُرِف برصده لوضعيّة تلك اللّسانيات رصدًا حقيقيًّا »[78].

ولعلّ مثل تلك الضجّة المصطنعة هي التي فتحت المجال لسواه ليقترح تسمياتٍ على الصعيد الغربي أوّلاً من قبيل تعليميّة اللّغة. ونعرف الآن أنّ الباحِثين العرب حُملوا حملاً على أن يخوضوا في هذا الموضوع، ومن باب التقليد إلى حدٍّ ما. لكن لم يمنعهم ذلك مِن إنشاء ما

أصبح يُدعى اللّسانيات التعليميّة[79]، لهذا نتساءل: هل يوجد علمٌ لساني يُطلَق عليه هذا الاسم، حتى ولو قلنا: اللّسانيات والتعليميّة، وذلك بعدما طلعت دراساتٌ في طور الماجستير تحمل هذا العنوان دلالة على التخصّص؛ فماذا يعني هذا المصطلح في اللّغة العربيّة ؟ هذا، مع العلم أنّ التأثيل اللّغوي للمصطلح المتداول في الدّرس التعليميّ عند الغرب يرجع إلى الاشتقاق الإغريقيّ (Didactikos) الذي جاء من الأصل (Didaskein) وهو يدلّ على مجرّد (تعلّم) (Enseignement) وتكوين[80]. وإذا انصرفنا إلى معجمٍ يعير الاعتبار لتلخيص مفاهيم العلوم الاجتماعيّة بتداخلها تداخلاً يسيرًا أو كثيرًا، نجده يسند إلى مصطلح (Didactique) مفهومًا يجمع بين فنٍّ (صناعة) وعلمٍ يُعنى بالتعليم، كما أعدّه في معناه الضيّق منهجيّةً في التعليم[81]. إنّ المركّب النعتيّ (اللسانيات التعليميّة)، رغم الطابع الافتعالي الذي قد يرمى به كلُّ مَن يتبنّاه، مصطلحٌ وُضع في اللّغة العربيّة ليقابَل به المصطلح الغربي المشهور بالتركيب الفرنسيّ الآتي: (La didactique des langues)، وينهض بما ينهض به هذا الأخير من الدلالات المخزونة والمحفورة في جسد تسمية didactique العريقة الذاهبة في جذور الحضارة الإغريقيّة والحضارة الرومانية اللاّتينيّة كما سبق أن أشرنا إليه أعلاه؛ مع الإقرار بوجود علامات فارقة بين ما تجذّر في العالم الغربيّ من خلال هذه التسمية العريقة الحديثة في آن واحد أي (La didactique des langues)، وبين ما يقع في صلب المشروع الذي يُطمح إلى إقامته في تقاليد اللّغة العربيّة، وهي فوارق لا غنى لنا من الوقوف عندها والتي على كلّ مترجمٍ أن يحسب لها كل حساب[82].

فالطابع الافتعالي المفترَض ونيّة العمل على مشروع بادٍ في الأفق، كلُّ ذلك وغيرُه مِن العوامل، هو ما ترتّبت عنه تعدّديّة مصطلحيّة قد نصادف مَن يحكم عليها بالتضخّم المصطلحيّ الفادح تاركًا الأحكام المتعلّقة بشرعيّة الدّرس التعليميّ لأهلها المتخصّصين في قضايا السياسات التعليميّة، فمن تلك المصطلحات التي سبقت مصطلح اللّسانيات التعليميّة إلى الوجود نجد البعض يعمد إلى تجربة ترجمة العبارة الفرنسيّة الآنفة ذكرُها ترجمةً حرفيّةً فيستعمل معها مصطلح (تعليميّة اللّغات)[83] بتفريع مصدرٍ صناعيٍّ من مصدر (تعليم) ثمّ إضافته إلى اسم جنس (اللّغة) بصيغة الجمع، لا نعدم استعمالاتٍ غير هذه مِن قبيل (صناعة تعليم اللّغات)[84]، ونُلفي آخرين يستعملون المركّب الثلاثيّ (علم تعليم اللّغات)، وهناك مَن يكتفي بتسمية (تعليم اللّغة)[85]، ثمّة من يُفرد مستعملاً (تعليميات) أو (تعليمية)[86] بكلّ اختصار حتّى حين يتعلّق الأمرُ باللّغات؛ كما مزج البعضُ بين الترجمة وذلك بتسخير الإضافة: إضافة كلمة (علم) إلى كلمة (تدريس) هذه المرّة، أو التعريب الجزئيّ بالقول علم التدريس الديداكتيك[87] وهناك من يلجأ مرّة أخرى إلى التركيب الثلاثي علم تعليم العربية بتخصيص

اللّغة كما سلكه (مخبر علم تعليم العربية) الذي تأسّس في 2003 بالمدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانيّة ببوزريعة (الجزائر) والذي لسان حاله هو مجلّة العربيّة. ولمّا كانت اللّسانيات هي المجال الأهمّ الذي يتناول موضوع اللّغة والأدنى إلى المجال المعني بتعليمها وبنظريات هذا الأخير ومناهجه وفنياته وطرائقه أضحى من المناسب جدًّا أن تقرضه اللّسانيات حتّى التسمية. فنحصل بذلك على مصطلحٍ مُركّب تركيبًا نعتيًّا إذ قُيِّد بِنعت (تعليميّة) وهو (لسانيات تعليميّة). ولا حاجةَ لنا إلى التدقيق باصطناع تسمية (شامِلة مانِعة مِن حيث اللّفظ)، بالقول مثلاً لسانيات تعليميّة اللّغات: فهو مِن الناحية التركيبيّة سليمٌ لا يمكن جحوده. لكِن ما يُطاق مِن الإطناب في جمل ومركّبات اللّغة العادية قد لا يسلَم القياس عليه في مقامات المصطلح؛ ثمّ حسبنا مفردة لسانيات التي - كما أفدنا أعلاه[88] - تتضمّن لدلالات (العلم) و(الموضوع) بحيث لا يمكن أن تُطمَس معالمهما بسهولة. كما مال بعضُ الباحثين إلى إحياء القاعدة القياسيّة بتفضيلهم تسميّة التعليميات، وهو مصطلحٌ مَبنيٌّ قيّاسًا على اللّسانيّات والريّاضيّات والصّوتيّات[89]. وتكمن مشكِلة هذا المصطلح في تقاطعه مع ما يعبِّر عن جمع " التعليميّة " كما يحدث كثيراً مع الأسلوبيات هذا المصطلح الذي وُضِع في مقابل (Stylistique)؛ والحال إنّ بعض الباحثين أصبحوا يتحدّثون عن تعدّد الأسلوبيّة لهذا يُفضَّل عليه مصطلح الأسلوبيّة الذي لحسن حظٍّ شاع هو الآخر والذي يقبل صيغة الجمع، فيقال تبعاً لمذهب تنوّع الدّرس الأسلوبي إلى الأسلوبيات[90].

أمّا مِن ناحية المفهوم ومجال الاختصاص الذي يشغله هذا الفرع اللّساني (المرغوب فيه)، فقد دأبت أمّهات الكتب التي أُلّفت في ميدان التربية وعلومها والتي عنيت بتعليميّة اللّغات سواء داخل اللّسانيات أو خارجها، على تخصيص فصولٍ تتناول مثلاً لغة الأمّ (اللّغة الأولى) واللّغة الأجنبيّة (اللّغة الثانية) إلى جانب قضايا متّصلة بالترجمة أو التخطيط اللّغويّ أو أمراض الكلام، أو قضايا التواصل، ودمج ذلك كلّه في عناوين رئيسيّة أو فرعيّة، أو تحملها تلك الكتب حتّى في الطّليعة فنقرأ: اللّسانيات التطبيقيّة بالخطّ العريض، وذلك كما صنع شارل بوتون (Charles Bouton)حيث خصّص فصلين (1. تعليم لغة الأمّ، 2. اكتساب اللّغة الأجنبيّة في سياقٍ مدرسيٍّ) من كتابه القيِّم المعنوَن بصراحة (اللّسانيات التطبيقيّة) وضِمن قسم ثالث سمّاه: اللّسانيات (التطبيقيّة) المطبَّقة في مجال التربية: الطابع البيداغوجي للّغة؛ كما خصّص القسم الأوّل للّسانيات (التطبيقيّة) المطبَّقة على حقل الكلام بفصليْه: (1. تطوّر اللّسان، 2. المظاهر المرضيّة للّسان)[91]. وما شذّ عن هذه القاعدة ما أطلعنا به أنريكو أركايني[92] (Enrico Arcaini) من كتابٍ في هذا المجال رغم ما يوحي به العنوان من ابتعاد عن هذا المحور. نشير هنا إلى أنّه هناك مَن لا يميِّز بين اللّسانيات التطبيقيّة وتعليميّة

اللّغات، لكن هذا ليس من باب الخلط العشوائي بقدر ما هو اختيار مذهبيّ، هذا ما يصرّح به هذا المقتبس:« لِماذا لا نتحدّث نحن أيضًا عن تَعليميّة اللُّغات (Didactique deslangues) بَدلاً مِن اللّسانيّات التّطبيقيّة (Linguistique appliquée)فهذا العملُ سيُزيلُ كثيرًا مِن الغُموض واللّبس ويُعطي لِتعليميّة اللُّغات المَكانةَ الّتي تَستحِقُّها »[93].

وقد لاحظنا إحجامًا لدى بعض المهتمين بالتعليميات عمومًا وبتعليميّة اللّغات خصوصًا، وتعليميّة اللّغة العربيّة على الوجه الأخصّ، وهو إحجامٌ نزيهٌ أملاه التحرّج مِن إضافة تفريع آخر إلى ما هو متوفّر في عالَم اللّسانيات، تفريع قد لا يُعثَر على ما يبرّر وجوده وتُنفى أيّ حاجة إليه، ذلك لوجود فروع علميّة أو بالأحرى موادّ علميّة وميدانيّة كلّ ينبع من اختصاص ما، كعلم النفس وعلم التربيّة، وعلم الاجتماع، وكذلك اللّسانيات بالطّبع، تفريعٌ غير قائم على درسٍ ما، له دواعيه وأسسه (مثلما رأينا منذ البداية)، وعدم إقرار فرع ذي موضوع واضح المعالِم جعل الكثير من الباحِثين ينطلقون من زاوية تعدّد الاختصاصات، ووجدنا هذه الفكرة تسود معظم الإشارات التي أدلى بها عبد الرحمن الحج صالح طيلة بحوثه ومداخلاته في الملتقيات العلميّة، ومقالاته في الدوريات المتخصّصة، كما لمسنا فيه خطابًا موجّهًا، وليس مجرّد عرض في لغة وصفيّة، حسبنا الإحالات والنشر المتجدّد لنعتبِر الدعوة المستورة[94]. وتتزوّد اللّسانيات التعليميّة من اللّسانيات العامّة بمعلومات أساسيّة وأفكارٍ تتّخذ منها أساسًا فكريًّا تتابع بناءً عليها عمليّة تعليم اللّغات، وذلك على غرار ما يحدث مثلاً على مستوى التّرجمة، إذ ثمّة تطبيقات هي من وحي اللّسانيات العامّة والمفاهيم التي بلورتها هذه الأخيرة رغم ما يكتنف بعضها من الغموض والتناقضات، كأن يقول أتباعُ دي سوسير والمتأثرون باستِحالة التّرجمة الرّاجعة بالدّرجة الأولى إلى مفهوم القيمة اللّغويّة[95] الّذي يُفسّر نسبيّة الدّلالة، لكنه نفيٌ غير نهائيّ إذ استرجعت التّرجمة (فعل الترجمة) مشروعيّتها تحت راية التقاء اللّغات البشريّة في الكليّات المشتركة؛ وكلا المفهومين (القيمة اللّغويّة والكليّات المشتركة) أفصحت عنهما اللّسانيات العامة[96].

إنّ النّظرة القائلة بإمكانيّة التّوصُّل إلى ضبط خصائصَ عامّة يُتصوّر أن لُغات البشر (اللّسان البشريّ) كلّها تشترِك فيه، وذلِك في إطار التّحديد الأوّل الّذي يُمكِن إسنادُه إلى اللّسانيّات (العامّة) وفي مُقابِل اللّسانيّات الخاصّة بِكلّ لُغةٍ[97]، مِن شأنِها أن تُسهِّل مهامًا كثيرة على المُشتغلين في مجالات التّعليم (ولاسيما اللُّغة الأجنبيّة أو اللُّغة الثّانية، أي في مُقابِل لُغة الأمّ)، والتّرجمة، والمُصطلحيّات، وذلك في رحاب اللّسانيّات التّطبيقيّة. ويُستحسن التّنويهُ بِمحاولات اللّسانيّات النّظرية الرّامية إلى وصف نمطٍ تعبيريٍّ خاصٍّ بأيّة لغةٍ كانت، وذلك بِحمل مُختلف العوامل الاجتماعيّة والجغرافيّة والتّاريخيّة على تحيُّدِها إلى درجة الإلغاء ما

أمكنها ذلك. وهذا من أجل ضمان تواصلٍ أكثر نجاعةٍ في مقاماتٍ رسميّة. وأطلق على ذلك النّمط مِن التّعبير مُصطلح اللُّغة المشتركة (الموحّدة)، سرعان ما نلقى لها صدى في النظرية التّوليدية.

وفي خاتمة هذا المبحث لا ننسى تنبيه كلّ مهتمّ بقضايا اللّسانيات التعليميّة إلى أنّ مثل هذه الحدّة في التداخليّة يُنتظَر منها أن تعرف مشكلات مصطلحيّة نظرًا لتداخل المفاهيم بشكل متفاقم من شأنه أن يتسبّب في لبس يُعقب لا محالة بدوره نوعًا آخر من الإبهام: وهو تداخل الجهاز المصطلحي بين اللّسانيات التعليميّة وبين غيرها من الفروع العلميّة التي تناولناها أعلاه، فهكذا شأن كلّ المواد العلميّة والاختصاصيّة التي تنشأ في حضن واحدة من هذه الأخيرة، فالدّراسات المتعلّقة مثلاً باكتساب اللّغات الثّانية من قبل كبار السّن كغيرها من كلّ مادّة علميّة جديدة، تطرح مشكلات مصطلحيّة لا بدّ أن يدنو منها الباحث في تلك المادّة[98]، فهكذا نرى أن المعضلة ليست وقفًا على العربيّة: لهذا ترانا كلّما تسنّت لنا فرصة التعليق على أيّ مصطلح إلاّ وعمدنا إلى ذلك. زِدْ إلى ذلك مشكلاً خاصًّا بواقع العربيّة هو مفرط الحدّة من حيث الخطورة تعاني منها الدّراسات اللّسانيّة العربيّة وهي الّتي تحفَل بالمفاهيم التي تستقطب اهتمام الباحثين في مجالاتها المتنوّعة وعن طريق التّرجمة، وهو كونها كثيرًا ما تقع في تضارُباتٍ، وذلِك بِحُكم العشوائيّة الّتي تقع فيها أثناء اختيار المُصطلحات المُناسِبة لِلتّعبير عن المَفاهيم المَقصودة وكذا التّردُّد بين اعتِماد التُّراث أو تجاوُزه في تناوُلِها: فحدث نوعٌ مِن التوفيق الشّبيه بِالتّلفيق، خاصّة عند الّذين لم يأتوا إليها مِن باب الدِّراسة. كما أسفر ذلك عن ارتباكٍ في سبل الاختيار بين مصطلح وآخر، مع العلم أنّ العلم الذي كان من المفروض أن يتولّى أمر هذه المعضلات المصطلحيّة يعاني هو الآخر من عدم وضوح مقامه.

2.2 - بدعة علوم اللّسان:

مِثلما وُجِد مَن استأنس بتفريع اللّسانيات إلى فروعٍ واستحسنه فقد وُجِد مَن استخفّ ببدعة (علوم) اللّسان (بصيغة الجمع)، التي تَصدُر عنها تلك الفروع أو ما صار يُسمّى عن جدارة في ظرف إنشاء تكوينٍ جامعي بـ (Les sciences du langage). فهذا أنطوان كيليُولي يصف فروعًا مثل (اللّسانيات النفسيّة) و(اللّسانيات الاجتماعيّة) وحتّى (فلسفة اللّغة) وكذلك (تحليل الخِطاب) بما ينبغي أن« يُعمَد إلى إفاضته في قاع كيس علوم اللّسان»[99]. وقد صدَر هذا الحكمُ عن عالِمٍ كرَّسَ بحثَه اللّساني لأحداث لِسانيّة خارِجة عن المَألوف وكان باعِث مَشروع لِساني أسماه لسانيات التلفّظ في حقبة تألّقت فيها البنويّة؛ وإن كان من المطمورين لكونه انشغل بالتدريس والمحاضرة أكثر مِن التأليف والنّشر[100]؛ وهذا

ليس السبب الوحيد، ذلك أنّ إذا اكتفينا بمثال نظريّته الموسومة Théorie des Opérations Énonciatives (et Prédicatives)، فهي قليلة الترجمة حتى إلى الإنجليزية التي تكرّس المعرِفة العارِفة عالمياً[101]. وما ذلك إلاّ لكون صاحبها (أنطوان كيليُولي) قد عمد إلى بلورتها في اللّغة الفرنسيّة بمصطلحيّة خاصّة لا تُترجَم إلى تلكم اللّغة بدون عناء ومن غير التسبّب في مشكِلاتٍ عويصة. ومع ذلك لم يسمح لنفسه أن يَبتَدع تسميةً جديدةً زائدةً على السّائِد في العلم الذي عمل في إطاره. إذ اكتفى بأن حدّد مرّة أخرى موضوع (لسانياته) بالقول: لسانيات التلفُّظ، فأسقط ما عهده الناسُ من اللسانيات على الأمر القديم الجديد وهو (التلفُّظ)، بعدما ألحّ على زاوية الاستِشراف تحفّظاً بكلمة (Pour = نحو) من باب إطلاق المَشروع.

إذا أنعمنا النظر في السلسلة التي تكفّلت بجمع هذا العمل وإصداره وهي Coll. L'homme dans la langue التي تُشرِف عليها (Janine Bouscaren) سنفهم الإطار الذي أقحم فيه الباحِثُ نفسَه، لعلّه مقتبَس من عنوانٍ فرعيٍّ وهو ما بحث فيه إميل بنفنيست وخصّص فصلاً حول هذا الإنسان ولغته أو في لغته، تضمّن عدّة مقالاتٍ كما عبّر عنه[102]. وباختلاف الأسباب، قد دعا عبد الرحمن الحاج صالح في كلِمةٍ ضمّنها خطاباً (رسالة) إلى التحفّظ في مسألة تبنّي النظريات المنصبَّة كلّها في تفسير عمليّة إنتاج الكلام، والمغالاة التي سجّلها على روّاده معاتِباً إيّاهم على التخلّي عن الاهتمام بتعليم اللّغة نظاماً وتأديةً؛ كـ تحليل الخطاب ونظريّة أفعال الكلام - التي سيأتي الحديث عنها أدناه - وما انبثق عن التداوليّة وعن نظريّة التلفّظ والتفسيرات التي غالِباً ما تصطحب بها علوم اللّسان التي تتّخِذ من السياق والمقام مسوّغات الدراسة اللّسانيّة: والحال إنّها حادت كلّها عن الاهتمام بقضايا التّحويل الذي لا يمكن ضبطه واستيعابه مع التخلّي عن دراسة الحالة الأصليّة التي انبثقت عنها الحالة المحوّلة؛ فالتحويل يُعدّ عِنده عصب تعليم اللّغات[103].

ومثل هذا التحامل الذي تُتفهَّم أسبابُه في اللّقاءات المحفليّة، لا يُنقِص من دلالة الخطاب وقيمته في تلقين المَلَكة التّواصليّة (Compétence communicative)[104]. فلنطرح هذين السؤالين: ما بال المصطلحات التي رافقت تحليل الخطاب الذي كلّما ازدادت منظوراته تزداد تلك المصطلحات، على غرار: المعطى التصويري، تيمات، الإدراك الحسي[105] ؟ وأين هذا السيل المتدفّق من تحذيرات كلٍّ من عبد الرحمن صالح وكيليولي السابقة ؟ قد يُردّ على السؤالين بالقول: تمّ نقل المصطلحات من حيِّز الانغلاق إلى حيِّز الانفتاح ! لكن ماذا يعني هذا الكلام ؟ المصطلح أكثر انفتاحاً على تعدّد المفاهيم. وهذا الصنيع لا يتنافى مع ما قد يبدو أنّه تصرّفٌ نقيضٌ لما سلكه أوزوالدديكرو (Oswald Ducrot) في جسِّ نبض الواقع اللّساني المتواجد إلى حين تسمية القاموس الذي تعاون مرّة بتمييز مشاركة تودوروف[106] ومرّة أخرى

بمعيّة جان ماري سشايفر[107]- أو تعاونوا- في إنجازه بغرض رصد المادّة اللّسانيّة، بالقاموس المَوسوعيّ (الجديد) لعلوم اللّسان؛ حيث - كما يلاحَظ - وردَ مصطلحُ علوم اللّسان بصيغة الجمع واتّخذه القاموس (الموسوعي) بكلّ جدارة مرّةً أخرى منذ الصفحة الواجهة. ويتولّى مقدّم القاموس بتفسير خلوّ تصرّفهم من أيّ تناقض - وهو تفسير لا يرقى على كلٍّ، إلى غاية الانسجام الكلّي - بقوله: « وإذا كانت كلمة اللّسان إذن مأخوذة هنا بالمعنى الضيق، فإنّ تعدديّة العلوم تسجّل، على العكس من ذلك، رغبةً بالانفتاح هي آنية أكثر من أيّ وقتٍ مضى. ونحن لم نشأ في أيّ وقتٍ من الأوقات، أن نفصل دراسة اللّغة عن دراسة إنتاجها - ويجب أن يفهم من هذا في الوقت نفسه عمل اللّسان (ومن هنا يأتي المكان المعطى للتعبير، وللأعمال اللّسانيّة»[108]. فنجد هنا تحديداً صريحاً للأسباب التي حملت المعجميين المصطلحيين على اعتماد رصدٍ قام بتفريع اللّسانيات إلى علوم، وهي ما يمكن جمعُه في أمرين: عمل اللّغة وإنتاجها.

أمّا صنيعَ جان ديبوا ومَن شارك معه مِن الخبراء في إصدار قاموس اللّسانيات وعلوم اللّسان، حينما عيّن قاموسَه بوصفه شيئاً يتعلّق باللّسانيات من جهة وبعلوم اللّسان مِن جهةٍ أخرى، واضِعاً التمييز صريحاً منذ واجهة الكتاب؛ فيمكن تفسيرُه بـ (المجموعة الثّانية مِن المشكِلات التي لا بدّ أن يطرحها كلّ قاموس يُعنى باللّسانيات وبعلوم اللّسان) والتي أدلى بها في مقدّمته القائلة بضرورة مراعاة مدى امتداد اللّسانيات إلى علومٍ حصرها في علم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ والفيزيولوجيا والمنطق والرياضيات[109]. وهذا من شأنه أن يفتح المجال لأكثر من علومٍ تعنى باللّغة وفي رحاب اللّسانيات: فلا شكّ أنّ هذا من شأنه أن يكرّس المصطلحات بل المفاهيم المنقولة (مِن تلك العلوم) نحو اللّسانيات وهو ما يسمّى بـ (Termes-concepts transférés). وخير دليل يشهد على أنّ الطّابع التّعدّدي هو الباعث الجوهري على فرض زاوية علوم اللّسان هو تصنيف المصطلحيات عينها ضمن هذه الأخيرة لا لسببٍ إلاّ للطابع التّعدّدي الذي يتحلّى به موضوعها المركزي (المصطلح) - كما رأينا أعلاه[110]- وهو ما اقتضى من المصطلحيات أن تمتزج باللّسانيات وتتفاوت عنها في آنٍ معاً. وحينما يتحدّث أحمد التوكّل عن علوم اللّسان (« Les « sciences « du langage »)، يأخذ باب المعنى فيقسّمه إلى ما قال فيه كلٌّ من خطاب اللّسانيين، وخطاب الأصوليين (Fondamentalistes) وخطاب المفسّرين (Exégètes) وخطاب المناطِقة (Logiciens) كما يسميهم[111].

بيد أنّه - وكما يرى سلفان أورو - « يمكن الزّعم بدون أيّ مبالغة أنّ خلال الخمسين سنة الماضية قد حلّت مسألةٌ نظريةٌ جوهريّةٌ عَنت بإلحاحٍ لمجال علوم اللّغة: وهي المتعلّقة بمعرفة هل بإمكان اختزال اللّسان البشري في مجرّد الوضع والمعيار - أي الاصطلاح - كما

هو شأن لغة تواصل النّحل ونظام المورس الكتابي [le morse]. إنّ القول بأنّ اللّسان البشري وضعٌ يعني أنّ كلّ تواصل منطوق (شفوي) يصدر حتماً عن الجمع بين مدلولاتٍ وأشكالٍ اصطلاحيةٍ ـ أو أدلّة لغويّة ـ تُمكّنها من التجلّي الفعلي. في حال اللّغة المنطوقة (اللّسان البشري)، فإنّ هذه العناصر الصوريّة المصطلَح بها تعدّ صوتيّة بالدرجة الأولى. يُعتبر هذا التصوّر حليفَ الأنحاء اللّغوية المدرسية (المعنية بقواعد اللغة)، كما تشمل الأنحاء الموغلة في الاصطناع والنابعة من النظريات التي سوّغت لمقاربة الظّواهر اللغويّة مقاربةً علميةً رياضيةً صرفة انطلاقاً من النّحو التّوليدي الذي أسّسه نعوم تشومسكي وكذا القِسط الكبير من النظريات الصوريّة التي ورّثها هذا الأخير أتباعَه الذين جاءوا بعدَه، حيث تدعو إلى جعل من أسمى غاياتها إيجاد أصناف الجمع بين التمثيلات الدلاليّة (لعناصر المحتوى) وبين الأشكال اللّغويّة. إنّها نظريّة تتناسب مع النظريّة الرياضيّة للإبلاغ. فهذه الأخيرة تصف عمليّة التواصل على أساس أنها لعبة جدُّ سهلة تجمع شريكين: بحيث يمتلك المتحدِّث تصوّراً عن محتوى رسالته، فيعمد إلى تشفيره، ويُسخِّر قناةً ما (صوتية مثلاً)؛ كما يتلقّى المتلقّي الشارّة، فيعمد إلى تفكيك المقطع الصوتي بوساطة قاعدة مماثلة، ويكتشف مضمون الرسالة ثمّ يتعرّف عليه »[112].

ولكن نتساءل مع سلفان أورو دائماً: هل هذه هي الصورة الحقيقيّة للتواصل البشري ؟ إنّ الأمثلة التي تفنّد ذلك ليست بالنادرة. ذلك أنّ قسماً كبيراً من الملفوظات التي نستعملها يومياً ليست بالشفافة، وبالتالي ليست واضحة ولا يُستبعَد في شأنها الإبهام. ففي جملة « غداً سأذهب (أغادر)»، يمكن لكلمة (غداً) أن تدلّ على ما لا نهاية من الأيام المختلفة. وعليه لا يمكن أن يشكّل الملفوظ السابق خبراً (معلومة) إلاّ إذا توصّلنا إلى معرفة مَن يتحدّث، أين وفي أيّ يوم هو. إذن فتشفير هذه الجملة، التي هي ذات صياغة حسنة من ناحية، لا يكفي لأن يمنح لها معنىً دقيقا. دونك مثال آخر: الجملة « ناولني جعة » يبدو لي أنّها ليس في حوزتها أيّ حظٍّ لنيل النتيجة المرغوب فيها ولا سيما إذا تمّ نطقُها بـ(langue Subanon des Philippines) حيث يقضي الاستعمال العرفي في هذه اللغة بالتمهيد لكلّ التماس بخطابٍ يتعلّق بشيءٍ آخر، وإلاّ فليتوقّع المرء الوقوعَ في نوعٍ من سوء الآداب إلى حدّ أنّه لن يلقى الاستجابة المطلوبة ولن يأتي النادل ليُلبّي رغبته. في هذه الحالة، فنحن إزاءَ جملة على وضوحها وصحّتها نحويّاً فهي لا تفي بالغرض المرجو[113].

إذن ماذا يجب إضافته إلى عمليّة التواصل لكي تقوى على العمل (الاشتغال والتوظيف) ؟ يذهب سلفان أورو[114] إلى أنّه ـ في حالة معينة ـ هو المتحدِّث وسياق الحال، وفي حالة ثانية العرف وآداب المعاملات. ثمّ ما طبيعة هذا العبء ؟ هل هو ضروري أم أنّه بمثابة

زخرفة ؟ إنّ الجواب الأكثر راديكاليةً على هذا السؤال نجده عند تشومسكي في بدايات مشواره: بالنسبة إليه كلّ ملفوظ يشوبه نوعٌ من التعقيد يُمثّل مرحلة تحويلية (أو تحويلاً) يكون قد تمّ بمقتضى قواعد معروفة تقوم عليها أيُّ جملة مشهود بحرفيّتها وبساطتها من الناحية المثالية. فبالتالي، يُتصوّر أن يكون هناك متحدّثٌ مستمعٌ مثاليٌّ، هو ذلك الذي يمثّل ملَكة لغويّة قصوى، بإمكانه أن يصوغ خطاباً شفّافا. طبعاً هذا لا يُفسّر الملفوظات الأكثر تعقيداً وعلى منزلة كبيرة من الإيحاء، تلك التي نستعملها يوميا. ولكن يمكن تزويد هذا النموذج بعنصر ملحق (module) يتركّب من قواعد أكثر عدداً وتنوّعاً من شأنها أن تصف التحقيقات والتحيينات الممكنة التي تتوفّر عليها نفسُ الرسالة في مختلف السياقات الزمانية، المحلية (المكانية) والثقافية؛ وكذا مختلف الإمكانات ضمن لغة واحدة (ذاتها) لقول نفس الشيء (للتعبير عن نفس الشيء). تقوم مثل هذه المقاربة على إلحاق ملحق ما يمكن أن يُسمّى التداوليّة[115]، إلى علم التركيب وعلم الدلالة (هذه العلوم التي تشكّل مادّة اللّسانيات) أي استعمال اللغة لأغراض التواصل.

3.2 – وهْم العلم الربان :

لقد تقدّم جوجمونان بجَرد تشخيص (Diagnostic) وقائيٍّ (علاجيٍّ)[116]. ومِن منظورٍ استِخلاصيٍّ، لأبعاد المفارقة المصطلحيّة (المُشكِلة) الداخليّة (الخارجيّة)، وهي التي أخذت تعتري اللّسانيات منذ أواخِر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين[117]؛ ودقّق في العوامِل المهدّدة التي شرَعت تعترض مشروعها منذ ذلك الحين المبكّر في خطواتها الأولى[118] التي كانت تتّجِه نحو التطوّر بسرعة فائقة بالمقارنة مع تاريخها القديم[119]، وقياساً بإرهاصاتها الحديثة المتأنية (العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين) التي أصبحت عُرضةً للنّقد بشكلٍ سريع. وذلك تكريساً للتقليد الفرنسي الذي يقضي بوضع مدخل يكون مفتاحاً لبعض الاصطلاحات التي يكون القاموس قد تضمّنها، وقد كرّس جورج مونان هذا التقليدَ إلى حيث لا نجد له مؤلّفاً لا يضمّنه توطِئة اصطلاحيّة يفكّ بها الرموز الاصطلاحيّة الموظّفة بداخله. فكانت هذه المقدّمة بالنسبة لنا ذات منفعة، إذ نتقبّلها بمثابة تنبيه عمليٍّ ثريٍّ بالرصيد النظريّ المدعِّم لعملنا النقدي المصطلحي. وكان ذلك ضمنَ مقدّمةٍ مُخطِرةٍ خطّها جوجمونان وخصّصها لما أسماه المسألة المصطلحيّة، في قاموس اللّسانيات الذي أشرف عليه[120]؛ وهو مَن كانت في حوزته معطياتٌ معتبرة أمكنته من الإحاطة بالموضوع، ذلك لكونها معطيات نابعة من احترافه للعمل المصطلحي (المعجمي) ببُعديْه الترجمي واللّسانيّ[121]؛ لذلك كفّلت له الوقوفَ عبر ملخّصٍ شديدٍ لكنّه بالغ الأهميّة - في حدود ما سمحت به مساحة مقدّمته - على بعض تداعيات تلك المفارقة التي يمكن تلخيصُها مرّةً أخرى في:

أزمة الفراغ التي تولّدت عن استحالة بعض المفاهيم اللّسانيّة الجنينية إلى مجرّد مفاهيم ناقِلة ومتنقّلة وموجّهة إلى حدٍّ لم تستطع استيعاب ما حولها من التطوّر الذي استفحلت معه أزمة المفهوم- المصطلح (اللّساني).

وخطورة تعطيل بعضها الآخر بفعل النقض الذي عرفته رَدّةُ فعلٍ كانت تهدف متسرّعةً إلى تفريع اللّسانيات نفسها حسب تنامي الاهتمامات المتفرّعة بدورها عن تلكم اللّسانيات وباعتقاد عدم مجازفة الإخلال بنظامها الذي صار قائماً.

وصعوبة قياس مردود أخراها على المستوى اللّساني فحسب، لأنّ اللّسانيات أضحت بديلاً - أو حسب ما تدّعيه - لكثيرٍ من الفروع المعرفيّة (الأدوات) التي كانت تتولّى الاشتِغال على موضوع اللّغة قبل الحدَث اللّساني (نسبةً إلى العلم).

وعندما نعمد إلى توسيع مجال هذه المشاهدات الثلاث من الناحية المقارِنة، والتحقّق من مدى تماسك مركز ثقله، وقياس المشاهدات على ما سنحت لنا قراءاتنا المنصبّة على هذه النقطة، سيؤول بنا الأمر إلى الحديث عن أزمة الفراغ التي قلنا أعلاه من موقِع التشخيص الذي أفاده جورج مونان، إنّها تولّدت عن استحالة بعض المفاهيم اللّسانيّة الجنينية (المزدهِرة) إلى مجرّد مفاهيم ناقِلة ومتنقّلة وموجّهة بحكم توجُّه اللّسانيات التّقني الذي صيّرها إلى جسرٍ تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى. وذلك من دون أن يتناقض مع ما كانت تؤدّيه من دور ربان مَركبة أو العلم الإرشادي[122] الذي أسنِد إلى اللّسانيات، الأمر الذي خوّل لها أن تكون من وراء المراجعات الحثيثة التي عرفتها كثيرٌ من الفروع غير اللّسانيّة في سياقات استلهام طفرة اللّسانيات المرحليّة، وهي التي مِن المَعروف أنّها تطلّبت من المؤسّسين عناءً لفائدة بلورتها ثمّ انفلت جهازها المصطلحي من عقالها - إذا شئنا إجراء نوع من تناص مع استعمالات عبد السلام المسدي وصار من الصعب تحديد المسئوليات في شأن التدفّق المصطلحي الصادِر من اللّسانيات والوارِد نحوها، وهو تدفّقٌ ساهم في إذهاب كثيرٍ من المفاهيم سدى. إنّ خطورة تعطيل بعضها الآخر بفعل النقض الذي عرفته ردّة فعل كانت تهدف مهرولةً إلى تفعيل الكمّ المعرفي التي جاءت به آلة اللّسانيات نفسها وتفريعها بالتالي إلى فروعٍ لسانيّة تكون وليدة حسب تنامي الاهتمامات المتفرّعة بدورها عن تلكم اللّسانيات وباعتقاد عدم مجازفة الإخلال بنظامها الذي صار قائماً - لكنه سقيم - رغم المستجدّات: من هنا ظهر صدْعٌ كبيرٌ في الشرائح التي صنعتها - وإن كان هذا الرأي لا يشاطِره فيه كلُّ اللّسانيين - إلى درجة أنّ بعض الفروع اختفت من الوجود؛ حيث قرأ كلٌّ مِن أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر في التداوليّة شيئاً لا يحتمِل العزلَ لسانياً على الأقلّ، على الرغم مما استقرّ في أذهان بعض الدارسين من أنّها تكوّن قضيّة قابِلة للتفسير والتقطيع على أنّها دراسة

لسانية، وذلك بقدر ما يصلح تصنيفُها في خانة الأحوال الفرديّة التي تظلّ عصيّة على الوصف اللّساني فيصحّ بذلك الإقرار بأنّها من اختصاص المقاربة المنطِقية. في حين « يستند موقِف محلّلي الخطاب إلى التماثل بين تحليل الخطاب وعلم التركيب، فالأبنية النحويّة تمكّن من تحديد نحويّة الجُمَل (سلامة التركيب)»[123].

ولا نريد إثارة جدلٍ حول ما يحتمله مصطلح (التداوليّة) من ناحية المفهوم ـ ومن ناحية التسمية ـ في خصوص الدّرس اللّساني العربي ـ ظلّ مثار جدل نشأ منذ مدّة ودام سنين. لهذا رفض الباحِثان أثناء جمعهما المفاهيم والمصطلحات، تخصيص لمفهوم كلمة التداوليّة مدخلاً مصطلحياً في قاموسهما، وإن كان هذا ينمّ عن اختيارٍ شبه إيديولوجي بمعنى أنّه يصوّر انتماءً إلى مدرسة أكثر من كونه نقلاً للأمر الواقع، فهنا بقع مشكل العمل المعجمي المصطلحي الذي يصعب ترشيحه إلى العمل الموضوعي وتجريده من الاجتهادات الشخصيّة، والمنطلقات الفكريّة العموديّة[124]. وصعوبة قياس مردود أخراها على المستوى اللّساني فحسب، لأنّ اللّسانيات أضحت بديلاً ـ أو حسب ما تدّعيه أكثر الدراسات المتفلسِفة في أسسها وتطوّراتها[125] ـ لكثيرٍ من الفروع المعرفيّة (الأدوات) التي كانت تتولّى الاشتِغال على موضوع اللّغة قبل الحدَث اللّساني (نسبةً إلى العلم) وبحكم ما صاحب ذلك الحدَث من انغلاق اللّسانيات على نفسها.

وبتعبيرٍ آخر وبالاحتفاظ على روح ذلك التشخيص برمّته، لم تعد هذه اللّسانيات قادِرة على إنتاج مفاهيمَ من الداخل قياساً بوتيرة تطوّر مصطلحاتها التي خفّت الوطءَ على بساط فرشته لها مجالاتٌ متنوّعةٌ في ظلّ تجدّد اللّقاء بينها وبين اللّسانيات بعد غياب التفاعل أو بالأحرى تغييبه، وما دامت قد تسرّعت إلى رفض العمل إلى جانب تلك الفروع (اللّغويّة وغير اللّغويّة) التي حُملت على أن تُقصى من حيّز الاهتمام بشأن اللّغة وفقَ اعتباراتٍ منهجيّة، فأضحى من الصعب للغاية التغاضي عن ذلك، لأنّه على الرغم من ذلك العجز النسبي المشخَّص على ذلك النحو والذي يبدو أنّ للإقصاء هامش المسؤوليّة، فقد شهدت المصطلحاتُ اللّسانيّة القاضية بالتعبير عن المفاهيم اللّسانيّة الحديثة والتي يبدو أنّها فاضت نتيجة الميل إلى أن تبرأ ساحتها بالنسبة للمصطلحات اللّغويّة (اللّسانيّة) التي كانت سائدة قبلها، شكلاً من سباقٍ ظاهريٍّ إلى ارتياد مجالاتٍ عدّة، ولا يمكن تناسي رواجها الكثيف في شتى أوساطٍ اختصاصيّة خارجيّة إلى درجة عجز تلكم اللّسانيات على التحكّم فيها بتفسيرها وتطبيقها على الأقلّ ـ ومن بابٍ أولى ـ في حقلها الخاص الذي يبدو أنّه لا ينعم بالاستقرار من ناحية موضوعه المنقسم فترة بعد أخرى انقساماً متزامِناً مع مناقشاتٍ كان المؤسّسون قد أنظروها.

والنّقطة الحاسِمة في المضمار الذي يهمّنا، هي كون حدّة هذه المفارقة تشتدّ ـ في رأي جورج مونان دائماً ـ ومع ما تكرّسه الشهرة المتفاقِمة لبعض المصطلحات من مَنزعها لدى الفئة

المثقّفة على السواء وتواترها لدى الرأي العام إثر عامل الموضة التي أخذت تطلق عقالها على حساب التقدّم الفعلي للعلم المنشود من قبل المؤسّسين: وهو ما وصفه بما أطلق عليه - وهو يبدو ساخِطاً على قدَر المنعرج غير المنتظَر - عبارة الهوس اللّساني (Linguistomanie) وما جاء تارةً أخرى وفق أوصافٍ قال بها العديد من المتأسّفين على تقهقر دور اللّسانيات الطلائعي[126]، وهم العلم الربان (Science pilote)، فهي نقطة تُسجَّل ضدّ الشيوع السريع والمفرِط للمصطلحات اللّسانيّة، إذ تعطي الوهمَ أنّ اللّسانيات تتمتّع بصحّة عالية، لكن هذه الحالة لا تتماشى وواقِع مفاهيمها المتأزّمة، وهي من جهة أخرى تغذي الجدل السطحي (ما دام وقِعاً على مستوى التسميات فحسب)، فهي لا تجذب الاهتمام الجادّ ولا تذهب به كلّيّة، وهذا قد يستدعي تأمّلاً من نوعٍ خاص يسلّط الضوء على خلفيات المشكلة المصطلحيّة. كأنّ الأمر يتعلّق بتصرُّفٍ رمزيٍّ لا ينتظر أوانَ النضج فحسب، بل تخطّاه إلى أهمّ من ذلك. لهذا يقترح جوجمونان الإسراع بأخذ تدابير دقيقة من شأنها أن تُثمِّن الجهود السابِقة من دون الوقوع في إعلاء شأنها - لأنّها لا تزال قيدَ الدراسة - إلى غاية تتناسى معها التزاماتها تجاه، في أسرع وقت ممكِن.

ومن المعروف أنّ الرواد الذين نشطوا من أجل تأسيس اللّسانيات كعلمٍ بحت ومنفصِلٍ[127] قد شدّدوا على سوء استعمال المصطلحات التي كانت وضعية العلم الجديد في صدد مطالبتها وفي حاجة إلى من يعرف وصفة تحضيريّة لا تقع في الشّطَبِ على التراث بخطٍّ ملغٍ، ويتوقّع الصعوبات الحائلة دون ذلك، ولا يمكن أن يُتصوَّر احتمال ذلك السوء مهما كانت مغريات التعريف بالعلم الجديد في أسرع وقتٍ ممكن[128]، فنبّه كلّ واحِدٍ من زاوية معتبراتٍ تهمّ المادّة التي يكون قد أمضى الوقت الطويل من أجل تحضيرها وفي سياق التعريف بها باعتِبارها في آنٍ واحِدٍ كمَكسَبٍ تاريخيٍّ إنسانيٍّ وكشيءٍ منفرِد غير مسبوق، إلى خطورة التمادي في التلاعب بفرص الاشتقاق التي تتيحها اللّغة المدوّنة فطالبوا بحصر الاختيار في صيغٍ مطّردة وثابتة، كما حذّروا من التذرّع بصعوبات النحت المانِعة، أو الافتقار إلى الوقت المطلوب في سبيل تذليل صعوبات وضع المصطلح، أو فرط الثقة بالدراسات المستفيضة في مجال المصطلحات وهو ما قد يؤدّي إلى الحيلولة دون تعثّر اللّسانيات، والتجوّز، والتوسّع، وتحفّظوا في موضوع التضخّم، والإبهام، وحذّروا من انطلاق بعض التسميات إلى أماكِن أخرى من جسم المعرفة الإنسانيّة، تتكاثر، وتظهر في هذا المجال المقالة التي كتبها رومان ياكوبسون مثالاً رائعاً لإمكانية المزاوجة بين إدخال المفاهيم المستحدَثة وإعمال التأمّل الانعكاسي على اللّغة. وبينما لا ينزعج كلُّ المعجميين المصطلحيين (اللّسانيين) من ذات المعضِلة التي من المؤكّد أنّه إذا أصغينا إلى خطبة جورج مونان المشار إليها سابِقاً نجد

اللّسانيات قد وَضِعت أمام تعارضٍ، لأنّ ذلك يُعزى أكثر إلى ضربٍ من عسر التصنيف حسب اعتقاد عبد السلام المسدي.

خاتمة

وفي خاتمة هذا المقال تتضح الرؤية بعدما قمنا بإظهار مظاهر التنوّع والتفريع المذمومين، وهي التي يمكن تلخيصُها فيما يأتي:

- الاختلاف في التسميات اختلافاً غير مؤسَّس.
- معايير التصنيف المتذبذبة لدى الباحِث الواحِد.
- تضييع الوقت في سجال مذهبيّ لا يسوده سوى الخلاف.
- نزوة إنشاء المذاهب والمدارس مِن باب التميُّز.

فهذه المظاهِر الأربعة تشكِّل الجرعة الزائدة التي تصيب اللّسانيات بالتخمة المصطلحيّة. ثمّ إنّه من الجدير أن يتّم النظر في أمر التّفرُّع اللّساني إلى مدارس بِمعزلٍ عن المُعتبرات الشخصية للّسانيين ـ منظّرين ومطبّقين ـ وبِغضّ النّظر عن المُعطيات المُتولّدة عن توسيع الرّقعة المُمتدّة إلى العوالم الفرديّة والعوامل الاجتِماعيّة حتّى لا تشملها. وإذا كان لا بدّ للباحِث المصنِّف الذي يؤرِّخ للّسانيات ويرتاد عالَم اللّسانيين وآراءهم ونظرياتهم ورؤاهم واتجاهاتهم أن يجهر بآرائه الشخصية حول شتى الموضوعات التي يعرض لها فعليه أن يتجنّب الخلط بين آرائه وآراء مختلف الكتاب الذين يعرض لهم.

كما نخلص من خلال ما سبق بحثُه إلى أنّ ظاهِرة تفريع اللّسانيات ـ ولاسيما في ضوء تعدّد المشارب المدرسيّة والنّزعات الفكرية التي تجتذب المصطلح اللّساني يمنةً ويسرةً ـ كثيراً ما يؤثّر على حركة التّرجمة السّائدة في المجال اللّساني العربي والتي ستكون لها بالتالي آثارٌ سلبية أكثر على نموّ هذا المصطلح اللّساني ووضوحه في الكتابة اللّسانية العربية بخاصة. وذلك يرجع أساساً ـ كما رأينا ـ إلى التصرّف الذي يتصرّفه صاحب الخطاب اللّساني تجاه ذلك التعدّد في المشارب والنزعات والذي غالباً ما يتوجّه في قِسمِه الكبير نحو إصلاح مصطلحيّته وانتقاد مصطلحيّة غيره لكي تتناسب مع تلك المشارب المتعدِّدة والمختلفة في غالب الأحيان ـ بالإضافة إلى حركته نحو تحقيق نسبة لغويّة في مصطلحاته في أقلّ التقدير وفق ظاهرة التّعليل ـ وكذلك لإثبات حسّه التعليمي وبالتالي دقّة خطابه اللّساني في أحسن الأحوال.

والحال إنّ هذا التصرّف (التّحسيني الجمالي) قد يحصل على حساب خدمة المفهوم اللّساني وتتويجه وتكريسه في خدمة الفكر اللّساني المنشود؛ وبدلَ من ذلك فهو يعرقل تمرير الأفكار، ويكون سبب الإبهام الذي كان من المفروض أن توضع المصطلحات بغرض مَحوِه نهائيّاً. وإذا قيس هذا الصنيع مبدئيّاً بما قام به النحاة والدارِسون القدامى للعربيّة في وضعهم للمصطلحيّة النحويّة في ابتداء أمر النحو وحتى مع تطوّره، مِن دون أن يُعنوا كثيراً بإخبارنا كيف تمّ ذلك وما هو تفكيرهم في وضعها ـ علماً أنّها كانت كثيرة في كتبهم؛ سنُدرِك الفجوة الكبيرة التي آلت إليها علاقة الخطاب اللّساني الحديث بالتراث النحوي العربي وذلك نتيجة غلوّ رواد ذلك الخطاب في التفاتِهم نحو الدّرس اللّساني الغربي الذي عزّز في نفوس بعض الخطباء اللّسانيّين ـ الذين أخذوا يحتكرون ساحة التنظير اللّساني العربي المزعوم وغير المؤسَّس على البحوث المخبريّة والاختباريّة والاستقرائيّة الجادّة ـ نقول: عزّز في نفوسهم الاعتقاد بضرورة تعليل مصطلحات هذا الدّرس كافّتها ولو على حساب التّطبيق اللّساني المفيد في آخر المطاف.

الهوامش:

1- وقد سبَقَنا الأستاذ الزّميل بشير إبرير إلى دراسة هذا النّوع من الخطاب، حيث وردت هذه التسمية عنده وهو يعالج المفهوم من ناحية الخصائص الوجيهة التي تميّزه كلغة واصفة. وكنّا قد استفدنا من تلميحاته التي أعدنا قراءتها في رسالتنا للماجستير بخاصّة؛ يُنظَر: بشير إبرير، الخطاب اللساني العربي بين التراث والحداثة:، مجلة الرافد، ع.47، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة (الإمارات العربيّة المتّحدة)، 2001.

2- مازن الواعر، صلة التراث اللّغوي العربي باللّسانيات، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.11، الجزائر، جوان 2010، ص 29 ، 50.

3-Cf. J. Piaget, Classification des disciplines et connexions interdisciplinaires, Revue internationale des Sciences sociales, vol.16, n°4, 1964, (p.598 ، 616).

4-وما قد يُلفيه القارئ في هذه الأسطر من إشاراتٍ تاريخية لا ينبغي أن يُحمل على المنحى التاريخي بقدر ما هو إضاءة للمنحى الذي اخترناه لدراستنا هذه، وهذا لا يعني أنّ التأريخ لا يهمّ بل كثيراً ما استفدنا من هذا المنحى المكرَّس لدى الفرنسيّين خصوصاً، يُنظَر في هذا الشّأن هذه الدّراسة الرائعة في هذا المضمار:

Jacques Guilhaumou, De l'histoire des concepts à l'histoire linguistique des usages conceptuels, Figures de l'exil, n° 38, Genèses, Ed. Belin, paris, 2000, (p.105-118).

5-Cf. Frédéric Torterat, Cours de Linguistique modulaire, DEA. 2006/2007 - Faculté de Linguistique de Port-au-Prince, 2008, p.82.

6-صَوْرَنَة أي (Formalisation)، يقال اللّغات المُصورَنة (اسم مفعول) من (فعل) صَوْرَنَ، وقد جاء استعمالُ (مصدره واسمه) صَوْرَنَة في: حسان الباهي، اللّغة والمنطق: بحث في المفارقات، الدّار البيضاء: 2000، المركز الثّقافي العربي، ص291 (قائمة بالرموز المستعمَلة والمصطلحات). أمّا مصطلح بَنْيَنَة فقد ورد كمقابل لـ (Structuration) عند حسن بحراوى في هذا السياق: «ويعود هذا القصور، في رأي روسم، إلى أنّ الرّواية تعتبر في ذاتها كلية مُبَنْيَنَة وذات دلالة Totalitéstructurée et signifiante»؛ يُنظَر: حسن بحراوى، بنية الشّكل الرّوائيّ، بيروت: 1990، المركز الثّقافيّ العربيّ، ص18.

7-Jacques Maniez, Les langues documentaires et classificatoires : conception, construction et utilisation dans les systèmes documentaires, Ed. Les éditions d'organisation, Paris, 1987.

8-يُنظَر: روبير مارتان، مدخل لفهم اللّسانيات. إبيستيمولوجيا أوليّة لمجال علمي، ترجمة عبد القادر المهيري - مراجعة الطيّب البكّوش، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، 2007، ص92.

9-Cf. Raymond Boudon, A quoi sert la notion de structure ?, Ed. Gallimard, Paris, 1968, p.81-82.

10-Cf. A. Culioli, Pour une linguistique de l'énonciation : opérations et représentations, T.1, Coll. L'homme dans la langue, Ed. Ophrys, Paris,1990, p.129.

11-حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، الدار العربيّة للعلوم ناشِرون (بيروت) ـ منشورات الاختلاف (الجزائر)، 2009. ص154.

12-Cf. Sylvain Auroux, La logique des idées, Ed. Bellarmin (Montréal),1993.

13-N. Chomsky, La Linguistique cartésienne, Ed. Seuil, Paris, 1969.

14-Oswald Ducrot, Logique et linguistique, Langages, n° 2 (Logique et linguistique), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1966, (p. 3-30), p.29.

15-Cf. N. Chomsky, Structures syntaxiques, Trad. Michel Brandeau, Ed. du Seuil, Paris, 1969.

16-Eddy Roulet, Théoriesgrammaticales, Ed. Nathan, Paris, 1972.

17-ينظر: ميشال زكريا، الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، بيروت: 1986، المُؤسّسة الجامعيّة لِلدّراسات والنّشر، ص161.

18-Cf. J. Rey-Debove, Le métalangage : étude linguistique du discours sur le langage, Coll. L'ordre des mots, Ed. Dic. Le Robert, Paris, 1986 [Ed. Armand Colin, Coll. U-Série linguistique, Paris, 1997].p.26.

19-Cf.J.-C. Milner, Ecoles de Cambridge et de Pennsylvanie : deux théories de la transformation, Langages, n° 29 (La La paraphrase), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1973, (p.98-117), p.98-102.

20-J. Rey-Debove, Op. cit., p.27.

21-Cf. F. Neveu, Lexique des notions linguistiques, 2e éd. Armand Colin, Paris, 2000, p.3.

22-نايف خرما، أضواء على الدراسات اللّغويّة المعاصِرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1978، ص231 ـ 232.

23-المرجع نفسه، ص230.

24-Cf. J. Marouzeau, Lexique de la terminologie linguistique, Ed. Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1933, p.4.

25- سمير حجازي، علماء اللغة ونقاد الأدب المشهورون، ضمن معجم المصطلحات اللّغويّة، ص 198 - 199.

26-Cf. Annie Delaveau& FrançoiseKerleroux, Terminologie linguistique : définition de quelques termes, Langue française, n° 06 (Apprentissage du français langue maternelle.), Ed. Larousse, Paris, 1970, (p.102-112). p.112.

27-Cf. É. Benveniste, L'appareil formel de l'énonciation, Langages, n°17 (L'énonciation), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1970,(p.12-18), p.12.

28-Cf. Raoul Blin, Introduction à la linguistique formelle, Ed. Hermes-Lavoisier, Paris, 2009, p.7.

29- محمد الحناش، البنيويّة في اللّسانيّات، الحلقة الأولى، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980، ص 6.

30- ميشال زكريا، الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة ..، ص 50 -56.

31-شوقي المعري، قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي، دمشق، 2006، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، ص.5.

32-المرجع نفسه، ص.5.

33-المرجع نفسه، ص 26.

34-المرجع نفسه، ص.05.

35- عبد القادر الفاسي الفهري، ضمن أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات: إعداد حافيظ الإسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، الدار العربيّة للعلوم ناشِرون (بيروت) ـ دار الأمان (الرباط) ـ منشورات الاختلاف (الجزائر)، 2009، (ص 95ـ107) ص 95.

36-مصطفى غلفان، ضمن أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، (ص 253ـ266)، ص 254.

37- يُنظَر:

Josette Rey-Debove, Spécificité de la terminologie linguistique, in Métalangage et terminologie linguistique (Actes du colloque international de Grenoble : Université Stendhal, Grenoble III, 14-16 mai 1998, Edités par Bernard Colombat& Marie Savelli), Ed. Peeters, Louvain (Belgique), 2001, (p.3-9), p.3.

وقد أحالت إلى قاموس غريماس وكورتيس، بدون أن تورِد المعلومات التوثيقيّة الخاصّة بالمرجع ما عدا ذكر مادّةTerminologie؛ وعندما حقّقنا في الأمر وجدنا مصدر المعلومة في: Joseph Courtés &Algirdas Julien Greimas, article Terminologie, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette Supérieur, Coll. Langue/Linguistique/Communication (Dir par Bernard Quemada& François Ratier), Paris, 1993, p.389. هذا نصّه: *« On appelle terminologie un ensemble de termes, plus ou moins définies, constitutifs, pour une part, d'un sociolecte. Une terminologie dont les termes sont interdéfinis et les règles de construction explicites, est susceptible de se transformer en métalangage »*

38- هو عالِمٌ لسانيٌّ متخصِّصٌ في فلسفة اللغة وقضايا التواصل اللغوي وغير اللغوي، ومولع بالتأريخ لمجال اللسانيات. فهو مطّلِع على أهمِّ الأفكار التي نُوقشت على صعيد هذا الأخير وسَجّلت حضوراً واسعاً في السجال العلمي قديماً وحديثاً، ومنذ أن شرع يرصد للتطوّرات التي شهدتها اللّسانيات وهي تنطلق من مادة تخمينية (تاريخية ومقارنة) إلى مادة علمية (وصفية اختبارية تقابلية) ثم مادة اجتماعية تداولية وإكلينيكية طبية وتعليمية مدرسية، مروراً بعهدها الفلسفي الذي لم يفتأ يتجدّد ويتألّق

ولاسيما في ضوء بحوثه البارزة وبمختلف تأثيراتها على العديد من الحقول المعرفيّة كالنقد وعلم الاجتماع. والباحث كان مدير المدرسة العليا للأساتذة بليون (فرنسا) إلى غاية 2002.

39- يُنظَر:

Sylvain Auroux, De la langue à la parole, in Le langage: introduction aux sciences du langage (Coordonné par Jean François Dortier), Ed. Seuil (Coll. La Petite Bibliothèque de Sciences Humaines), Auxerre, 2010, (p.91-97).

40-Cf. Ibid., p.91.

41- نقلاً عن:

Jean-Pierre Sueur, Pour une grammaire du discours: élaboration d'une méthode (exemple d'application), Mots, n°5, Octobre 1982, (p.143-185), p.149.

42- يُنظَر:

François Rastier, Enjeux épistémologique de la linguistique du corpus, in La linguistique du corpus (Dir. Geoffrey Williams), Ed. Pressses Universitaires de Rennes (Coll. Rivageslinguistiques), 2005, (p.31-45), p.33.

43-يُنظَر:

عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللّسانية، ضمن في اللّسانيات واللّسانيات العربيّة (إشراف: إدريس السغروشني وعبد القادر الفاسي الفهري)، جمعية الفلسفة بالمغرب، 1988، (ص 9ـ25)، ص 9 .

44-الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللّسانية ..، ص.15.

45- المرجع نفسه، ص.15.

46- أمّا اللّسانيات التطبيقيّة فقد أسنِد إليها العديدُ من التعريفات، وذلك حسب الموقِع الذي تشغله ضمن تشكيلة المعارف البشريّة وفي كنف انشغالات الناس المتفاوتة؛ فاعتبِرت أوّلاً كخادِمة مجالات معرفيّة أخرى، مثل علم النفس والبيداغوجيا، وعلم الاجتماع والفيزيولوجيا؛ إذ انتقلت عبرَ اللّسانيات التطبيقيّة ـ وفي ضوء تشعُّب المشارب المعرفيّة ـ معطياتُ لسانيّة اقترنت بمعطيات سيكولوجيّة التعلّم وتناسبت مع طرائق التعليم الخاصّة. يُنظَر: Denis Girard, Linguistiqueappliquée et didactique des langues, Ed. Armand Colin, Paris, 1972, p.23-24. وقد تكون اللّسانيات التطبيقيّة حلقة وصل بين عدّة فروع لسانيّة أو مدعِّمة لفروع علميّة أخرى تسير في مدار اللّسانيات لكونها يُتداوَل فيها شؤون اللّغة Dominique Maingueneau, Aborder la linguistique, Coll. MEMO, Ed. Seuil, Paris, 1996, p. 57.

47-Cf. Térence Macnamee, La terminologie de la neurolinguistique : perspectives diachroniques, Meta, vol. 29, n° 1, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 1984, (p. 91-98).

48- محيي الدين محسب، ضمن أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، (ص228ـ 245)، ص228ـ229. وكان هذا بعضُ جوابه على سؤال المُحاوِرين: « لقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أنّ اللّسانيات بفضل توجّهها العِلمي ستصبح جسراً تَعبُره كلُّ العلوم الإنسانيّة الأخرى إن هي أرادت أن تُحقّق نصيباً مِن العِلم. ولا أحدَ اليوم يستطيع أن يشكّك في تحقّق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللّسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانيّة وتستأثِر بكلّ هذا الاهتمام ؟ ». وقد طرح هذا السؤالَ ذاتَه ـ في ثنايا هذا الكتاب ـ على تسعة عشر عالِم لساني عربي وكانت أجوبتُهم مختلفة ومتنوّعة ومثيرة في نفس الوقت. اعتمد الكاتبان أسلوباً مرناً يعكس معايشتهما اليومية للوقائع اللغوية التي يستمدانها من المسموعات والمرويات وتحديداً من أفواه الرواة اللغويين مباشرة.

49-Cf. F. Rastier, Sémantique et recherches cognitive, Ed. PUF, Paris, 1991, p.205-212.

50-يُنظَر: ليلى المسعودي، المصطلح الطبّي وتقاطُع المجالات، اللّسان العربي، ع.43، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص.34ـ 39).

51- لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللّغوي، الجزائر: ترجمة الأستاذ المرحوم محمّد يحياتن، 2006، دار القصبة للنشر، ص.111.

52-Cf. J.-C. Milner, Introduction à une science du langage, Ed. Seuil, Paris, 1989, ch. I., 2. Notamment Objet de la linguistique, (p. 38-50), p. 40.

53- يُنظَر:

نبيل علي، هَندسَة اللّغة وتكنولوجيا الترجمة (والمناقشات)، ضمنَ التّرجمة في الوطن العربيّ: نحو إنشاء مؤسّسة عربيّة للتّرجمة (بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة: 1998)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، فبراير 2000، (ص.205.233)، ص206 ـ 207.

54-يُنظَر: المرجع نفسه، ص.206 ـ 207.

55-نبيل علي، هَندسَة اللّغة وتكنولوجيا الترجمة ..، ص.207.

56-Cf. Corinne François-Denève, Roland Barthes: mythologies, Ed. Bréal, Paris, 2002, p. 117-118. Citant: René Pommier, Roland Barthes Ras le bol !, 1987, p. 25.

57- يعني مصطلح (الإناسة) ما اشتهر باللّغة الفرنسيّة تحت تسمية (Anthropologie)، وقد ورد استعماله عند حسن قبيسي مترجم كتاب (Anthropologiestructurale)، لعلّه اعتمد هو وكلّ مَن تبنّاه علاقة هذا المصطلح بالقيد التعريفي: (العلم المعني بالإنسان) وهو كما نلاحِظ ورد فيه استعمال كلمة (إنسان) من حيث فرِّعت تسمية (الإناسة)؛ ينظَر: كلود ليفي ستروس، الإناسة البنيانية، ترجمة حسن قبيسي، بيروت: 1995، المركز الثقافي العربي.

58-Cf. C. François-Denève, Op. cit., p.189.

59-Mot-clé : embrayeurs, Section : terminologie, in Encarta ® 2006. © 1993-2005 Microsoft Corporation.

60- A. Sauvageot, Du mot, in La structure du langage, Ed. Publications de l'Université de Provence, Aix-en- Provence, 1992, (p. 127-135), p.127.
61- Michel Pêcheux et Catherine Fuchs, Mises au point et perspectives à propos de l'analyse automatique du discours, Langages, n° 37, CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1975, (p. 7-80), p.79.
62- يُنظَر، يوسف مقران، في تعدُّد أبعاد المُصطلح، مجلّة اللّغة العربيّة، ع.29، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، الجزائر، 2012، (ص.35 ـ 76).
63-R. Jakobson, Relations entre la science du langage et les autres sciences, in Essais de linguistique générale : Rapports internes et externes du langage, T.2, Trad. de l'Anglais par Nicolas Ruwet, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1963 [1973], (p.09-76), p.11.
64-العِبارة لديكارت متحدِّثاً عن (Le bon sens)؛ يُنظَر: رينه ديكارت، مقالة الطريقة، ترجمة جميل صليبا وتقديم عمر مهيبل، سلسلة العلوم الإنسانيّة، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص.3.
65-Cf. G. Petiot, Grammaire et linguistique, Ed. Armand Colin/SEDES, Paris, 2000, p. 17.
66- يُنظَر: عبد القادر المهيري، الجملة في نظر النحاة، مجلة حوليات الجامعة التونسيّة، ع3، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 1966، ص.36.
67- يُنظَر: أحمد خالد، تحديث النّحو العَربي: موضة أم ضرورة، تونس: 2000، الشّركة التونسيّة للنّشر، ص59.
68-J. Marouzeau, Lexique de la terminologie linguistique.., p.05.
69-Cf. Marie-Thérèse Gaultier & J. Masselin, L'enseignement des langues de spécialité à des étudiants étrangers, Langue française, vol.17 (Les vocabulaires techniques et scientifiques), Ed. Larousse, Paris, 1973, (p. 112-123), p.112.
70-Cf. Oscar Bloch, De quelques caractères du vocabulaire français, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris, n° 4, 1936, Ed. Ancienne Librairie, Furne (S. d), (p. 5-19), p. 18-19.
71- يُنظَر: توفيق قريرة، المُصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العَرَب، صفاقس: 2003، دار محمد علي للنشر، ص21 ـ 26.
72-J. Lyons, Sémantique linguistique, Trad. J. Durand, Ed. Librairie Larousse, Paris, 1990.
73-Cf. A. Delaveau et F. Kerleroux, Terminologie linguistique .., p 102.
74- يُنظَر: يوسف مقران، واقع حال البحث المصطلحي في ضوء اللسانيات (المجال العربي أنموذجاً)، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.14، الجزائر، ديسمبر2011، (ص.195 ـ252).
75- يُنظَر: مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات ؟، اللّسان العَربي، وفي هذا المقال تظهر معالم الاستجابة لحاجة اللّسانيات إلى النقد من الناحية المصطلحيّة.

76-N. Chomsky, Théorie linguistique, Le Français dans le monde, n° 88, Ed. Hachette/Larousse, Paris, 1972, p. 6. كما أعيد نشرُ هذا المقال وهو يحمِل العنوانَ عينَه في: N. Chomsky, Théorie linguistique, In La pédagogie du français langue étrangère, (Sélection & introduction de Abdelmadjid Ali Bouacha), Coll. F (Pratique pédagogique), Ed. Hachette, Paris, 1978, [Le Français dans le monde, n° 88, Ed. Hachette/Larousse, Paris, 1972], (p.49-57), p.49. وقد مهّد له (Francis Debyser) في هذا الكتاب الجامع لمنتخباتٍ، واصِفًا إيّاه بالكلمات الآتية: «نشِر هذا النص أوّلَ مرّة بالإنجليزيّة عام 1966، بيد أنّه لا يزال مثار جدل نظراً للمحاذير التي أطلقها ضدَّ (لسانياتٍ تطبيقيّة) مثيرة لنشوة خادعة».

77-Cf. N. Chomsky, Théorie linguistique, in Le Français dans le monde, n° 88, p. 6.

78-N. Chomsky, Théorie linguistique, La pédagogie du français langue étrangère, Op. cit., p. 49 (العرض التمهيديّ).

79- يُنظَر بخصوص هذه المادّة: يوسف مقران، مدخل في اللّسانيات التعليميّة، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص.15-18.

80-Cf. Hachette, Le dictionnaire du Français, Ed. ENAG, Alger, 1992, p 494.

81-Cf. Madeleine Grawitz, Lexique des sciences sociales, 7e éd. Dalloz, Paris, 1999, p 125.

82-يُنظَر: بشير إبرير، الذخيرة العربيّة مشروع عِلمي حضاري، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.4، الجزائر، ديسمبر2006، ص35-50.

83- يُنظَر:

نسيمة ربيعة جعفري، الخطأ اللّغويّ في المدرسة الأساسيّة الجزائريّة: مشكلاته وحلوله؛ دراسة نفسيّة لسانيّة تربويّة، الجزائر: 2003، ديوان المطبوعات الجزائريّة، ص128.

84- يُنظَر:

عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة (بحث ألقي في ندوة اتّحاد الجامعات العربيّة في الجزائر عام 1984)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص158 ـ 173)، ص167. وكذلك: عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4): أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرِّسي اللّغة العربية (بحث نُشِر في مجلّة اللّسانيات، ع.4، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، جامعة الجزائر، 1973-1974)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص173 ـ 243)، ص175.

85- فتصاغ عناوين على شاكلة ما عمد إليه محمود أحمد السيد في كتابه، اللّسانيات وتعليم اللّغة، سوسة: 1998، دار المعارف.

86- يُنظَر: عمار ساسي، اللّسان العربيّ وقضايا العصر، الجزائر: (د. ت)، دار المعارف، ص80 ـ 81.

87-يُنظَر: محمّد الدريج، التدريس الهادف، البليدة: 2000، قصر الكتاب، ص21 ـ 33وص41.

88-وكذلك يُنظَر فيما يخصّ الجانب المصطلحي المفهومي لهذا الاستعراض ما أوردناه في: يوسف مقران، مدخل في اللّسانيات التّعليميّة..

89-وذلك كما شدّ ما ألحّ عليها عبد الرّحمن الحاج صالح؛ يُنظَر مثلاً، عبد الرّحمن الحاج صالح، اقتراح مقاييس لاختيّار الألفاظ، ضمن « كلمات الوفود المُشاركة في المُؤتمر الخامس للتّعريب المُنعقد عام 1985 في عمان »، اللّسان العربيّ، ع.27، الرّباط، 1986، ص69 ـ 70.

90- يُنظَر:

جورج مولينيه، الأسلوبيّة، ترجمة بسام بركة، بيروت: 1999، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع.

91-Cf. C. Bouton, La linguistique appliquée, 2e éd, PUF, Paris, 1984, p. 7-41 (1ère partie) & p.75-124 (3éme partie).

92-Cf. E. Arcaini, Principes de linguistique appliquée, Ed. Payot, Paris, 1972.

93-Denis Girard, Linguistique appliquée et didactique des langues.., p. 9.

94- يُنظَر مثلاً:

عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4)..، (ص173 ـ 243). وكذلك: عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة ..، (ص58 ـ 73).

95-تُعرَّف القيمة بمقابلتها مع الدّلالة، وتُمثّل القيمة اللّغويّة ما يكتسبه الدّليل من المدلولات إثر توظيفه في سيّاقاتٍ لُغويّة مُتنوّعة وباستعماله في مقامات أحوال مُحدّدة. وقد شبّه دي سوسير الأمرَ بلُعبة الشّطرنج. وينبغي التّفريق بين الدّلالة والتّسمية والقيمة اللّغويّة. فعلاقة الدّال بالشّيء يُفضي إلى مَفهوم (التّسمية) أي تُعيّن الأشياء بتسميّاتٍ مُختلفة. أمّا الدّلالة فهي تلك العلاقة القائمة في الذّهن بين الدّال والمَدلول. وتتداخل هذه العلاقات فيما بينا مُشكّلةً رصيداً دلاليًّا ليس من السّهل التّحكّم فيه ووصفه.

96-Cf. Joëlle Redouane, La traductologie, Ed. OPU, Alger, 1985, p. 46.

97-شدّ ما سار على هدي هذه النّظرة، بل هذا التّوجُّه، كلٌّ من A. Martinet, Éléments de linguistique générale, 4éme éd. Armand Colin, Paris, 1996, أندري مارتيني، (التّرجمتان)، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، بإشراف عبد الرحمان الحاج صالح وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984- 1985. G. Mounin, Clefs pour lalinguistique, 19eéd. Seghers, Paris, 1971 جورجمونان: مفاتيح الألسنيّة، ترجمة الطّيب البكّوش، تونس: 1981، منشورات الجديد.

98-Jorge Giacobbe, Acquisition d'une langue étrangère, Ed. CNRS, Paris, 1992, p. 14.

99-A. Culioli, Pour une linguistique de l'énonciation.., p. 10.

100-عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، دار توبقال للنّشر (الدار البيضاء)- منشورات عويدات (بيروت)، 1985، ص62: تابع الهامش رقم 36 في المرجع نفسه والصفحة نفسها.

101-هو مقابل عربي لـ (Savoir savant) المصاغ على مقاس (culture cultivée) أي (الثقافة العارِفة) التي هي الأدب والموسيقى والفنّ التشكيلي، الخ، أي كافّة ما يمكِن أن يُجمَع، منذ التقليد الذي أرساه بيير بوردي وP. Bourdieu، تحت تسمية culture cultivée لكن الثقافة تشمل كذلك طرق المعيشة وأنماط السلوك كلّها، التي تُحشَر في اسم الثقافة الانتروبولوجية culture anthropologique. كما توحي كلمته الداعِية إلى إسناد لعلم الاجتماع مهمّة التمكين بالعدّة (السلاح) بدل أن يُصدح بدروسه التي قليلاً ما تبلغ الآذان فما بالك بأن يؤتمَر بها أو يُنتَهى؛ P. Bourdieu, Questions de sociologie, Ed.Cérès, Tunis, 1993, p.95.

ويسمّي (جاليسون) النّوع الثّاني (Culture courante)أيضاً أو (Culture partagée) ويصفها « بالثقافة المشتركة التي طالما ميّزها التستّر، وأخذت اليوم تتبدّى ويُسفَر عنها وتكتسِح حيّزاً شاسِعاً في أرضيّة التعليميات ». ويطلِق على النوع الأوّل اسم (Culture savante)، التي يصفها بأنّها « أرستقراطية ولا تزال تتفيّأ باللّغة ». نحيل هنا على مداخلةٍ له ألقاها بمناسبة ملتقى حول « استِعمالات التكنولوجيات الحديثة في تعليم اللّغات الأجنبيّة » في 28 .30 مارس 2002، حيث يعود إلى هذه المصطلحات:

Robert Galisson, Regards croisés sur l'usage des technologies pour l'éducation : La disciplinarité (partie 1), ELA, n° 134 (Usage des nouvelles technologies dans l'enseignement des langues étrangères : Colloque UNTELE de l'Université de Technologie de Compiègne, les 28-30 mars 2002), Ed. Klincksieck, Paris, Avril-juin 2004, (p.137-150), p.143.

102-Cf. É. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, Ed. Gallimard, Coll. Tel, Paris, 1974, p.197-280.

103- يُنظَر:

عبد الرحمن الحاج صالح، كيف يمكن أن نُحسّن تعليم اللّغة العربيّة في المّدرسة ؟ ضمن تعليم اللّغات في الجزائر ووسائل ترقيّته (مؤتمر وطني نظّمه المجمع الجزائري للّغة العربيّة برج الكيفان (الجزائر)، في 2، 3، 4 نوفمبر 2009)، اليوم الثالث (الجلسة التّاسِعة).

104-Cf. Jacques Lerot, La sémantique du discours : essai de clarification terminologique, in Des termes et des choses, Centre de Terminologie de Bruxelles – Institut Marie Haps, Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p. 13-42), p. 13.

105-Cf. Joseph Courtes, Analyse sémiotique du discours : de l'énoncé à l'énonciation, Ed. Hachette, Paris, 1991, p.165-167.

106-Cf. O. Ducrot & T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.

107-أوزوالدديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، ط2، بيروت: 2007، المركز الثّقافيّ العربيّ.

108-O. Ducrot& T.Todorov, Dictionnaireencyclopédique..; وكذلك: أوزوالدديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص13.

109-Cf. Jean Dubois &alii, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Librairie Larousse-Bordas, Paris, 1999, p.V.

110-يُنظَر إحدى مقالاتنا ما عالجناه ضمن نقطة أسميناها (ابستيمولجيّة الطابع التعدّدي): يُنظَر: يوسف مقران، في أبعاد المصطلح..؛ ص.36. وكذلك:

Marcel Diri-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie, Terminologies nouvelles, n° 21, Rifal, Juin 2000, (p.27-31), p.28.

111-Cf. Ahmed Moutaouakil, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Ed. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1982, p.26.

112-Sylvain Auroux, De la langue à la parole.., (p.91-93), p.91.

113-Cf. Ibid., p.91-92.

114-Cf. Ibid., p.93.

115-التّداولية :تتعلّق بالفعل، في اللسانيات، البعد التداولي لأي ملفوظ هوالقصد« قصده »(ما يقوم به أو يريد أن يقوم به).

116-وذلك لأنّه أقدم به على تقديم حلولٍ مصطلحيّة لبعض المآزق التي عرّضت لها اللّسانيات نفسها تحت أضواء المفاهيم الجديدة، بل هذا الطابع العلاجي ما دفعنا إلى التحقّق فرجعنا إلى الطبعة الأولى، فاعتمدناها لرفع اللّبس، وقد كانت في حوزتنا الطبعتين، وهذه الأخيرة حسب علمنا (إلى غاية استخراج هذه الملاحظات)، يُنظر كذلك: Georges Mounin, Introduction aux problèmes terminologiques, in Georges Mounin&alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1974, p.IX-XXIV. يُنظر كذلك طبعة (2004)Quadrige/ PUF

117-تزامنت هذه الحقبة، ولاسيما بدايات السبعينيات مع صدور ثلاثة معاجم لسانيّة في فرنسا، وهي كما أحلنا إليها ضمن هذا المقال:

- O. Ducrot & T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.
- J. Dubois &alii, Dictionnaire de linguistique, Ed. Librairie Larousse, Paris,1973.
- G. Mounin&alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris,1974.

118-نعني بالخطوات الأولى تلك التي أعقبت 1916 تاريخ صدور دروس اللّسانيات العامّة، وتطبيقات حلقة براغ الحكيمة في الثلاثينيات من ذات القرن، وانفتاح الدرس اللّساني واختصاصه.

119-إنّ فصل اللّسانيات عن الجذور تسبّب في مشكِلاتٍ مصطلحيّة لم تخفَ عن الأطروحة التي ندافع عنها في هذا المقال.

120-ندعو القرّاء إلى مطالعة هذه المقدّمة الهامّة؛ يُنظَر:

G. Mounin&alii, Introduction au problème terminologique, in Dictionnaire de la linguistique.., p.IX-XXIV.

121-ذلك أنّه من أهمّ المتخصّصين في مجال الترجميات واللّسانيات وصاحب نظرة كثيراً ما يُعتدُّ بها في مجال اللّغات المتخصّصة، يُنظر اجتهاداته المعتبرة ضمن: G. Mounin, Les problèmesthéoriques de la traduction;Clefs pour la linguistique; Clefs pour la sémantique&Histoire de la linguistique.

122-وهي الكلمة التي اختارها المترجم ضمن: أوزوالدديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان..، ص.13.

123-آن روبول وجاك موشلار، التّداوليّة اليوم: علم جديد في التّواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمّد الشيباني، بيروت: 2003، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، ص212. الجُمل النّحويّة ◄ نحويّة الجمل (Grammaticalité). إنّ المشكِل الذي يطرحه هذا الإجراء هو تركيبيّ في المقام الأوّل.

124-يُنظَرتعليلهما: أوزوالدديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان..، ص.15.

125-Cf. B. Malmberg ,Analyse du langage au XX e siècle.., Ed. PUF, Paris,1983.

126- ذكر هذا الطموح الذي راود اللّسانيات في إحدى طفراتها، أكثر من باحِث كلّ لاعتباراتٍ ما، كالتلاقي بينها وبين الأدب والنقد، على غرار أسوالدديكرو، وتودوروف، ودومنيك منقيمو. يُنظَر مثلاً: D. Maingueneau, Éléments de Linguistique pour le texteLittéraire, 3édDunod (revue &augmentée), Paris, 1993.

127-نستحضِر هنا أسماء مثل إدوارد سابير وليونيل بلومفيلدوفيلهلمفونهومبولتوفردينان دي سوسير وإميل بنفنيست ..الخ.

128-يُنظَر: عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث(1): تحليل ونقد لأهمّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، (ص.09ـ 34).